النهج الشهابي

المبادئ

لم يتبنَّ فؤاد شهاب أيديولوجية سياسية معينة من الأيديولوجيات التي راجت في لبنان والمنطقة أو العالم. ولم ينخرط في حزب عقائدي أو سياسي، في أيام شبابه. ولا سعى لتأليف حزب سياسي بعد وصوله إلى الحكم والتفاف هذا العدد الكبير من المؤيدين له، من سياسيين وتقنوقراطيين ومثقفين وعامة الشعب. لكنه كان صاحب مبادئ أساسية، يطبقها في حياته الخاصة والعامة ويستوحيها في نظرته إلى الشؤون العامة، أهمها، في نظر الذين عرفوه جيداً، إيمانه وتدينه. لقد كان يخاف الله ويؤمن بالمحبة ويتحاشى الأذى ويحترم النفس البشرية ويكره العنف، ويتمسك بما يمليه الإيمان بالله على الإنسان، سواء كان إيمانا

مسيحياً أو إسلامياً.)

ولا شك في أن محمد النبيل، أي تحدره من الأسرة الشهابية التي حكمت لبنان طويلاً، كان له أثره في تفكيره ونفسيته، ومرتكزاً لتمسكه ببعض المبادئ، كالشعور بالمسؤولية التاريخية وبالسيادة والانفة والترفع عن الصغائر. لقد أخذ عليه أخصامه استخدامه، أحياناً، في أحاديثه، عبارة "الأهالي"، قاصداً الشعب أو المواطنين، ونسبوا هذا إلى شعور أو موقف متعال، صادر عن أمير. والحقيقة هي أن همه الأول في الحكم، أي تحقيق العدالة الاجتماعية، إنما يدل على مدى محبته "للأهالي"، واهتمامه بأمورهم، أما انتقاداته لبعض عيوب الإنسان اللبناني أو عادات الشعب في لبنان، فإنها لم تخرج عمّا يلاحظه ويقوله كل لبناني عن نفسه أو الناس، في حالة غضب.

أما المبدأ الثالث فقد يكون في قناعته العميقة بالعدالة الاجتماعية، التي تنبع من إيمانه بالله، حكماً، ولكنها ترسخت من جراء متابعته لأفكار التيار الفكري – السياسي – الإنساني، الذي ولد في الغرب (وفي فرنسا، تحديداً)، قبيل الحرب العالمية الثانية واستمر بعدها، وهو التيار المسيحي – الديموقراطي – الاجتماعي، الذي نادى بالطريق الثالث ما بين الاشتراكية التوتاليتارية والرأسمالية الليبرالية. أي بين دكتاتورية البروليتاريا وتحكم رأس المال. واستعانته بالأب لوبري، الكاهن المسيحي والخبير الدولي بشؤون التنمية الاجتماعية الشاملة، لدراسة الأوضاع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية واقتراح الحلول لها، إنما يؤكد تأثره أو اقتناعه بمبادئ أو أفكار التيار الاجتماعي الإنساني الديموقراطي. وينسب البعض اهتمامه هذا بالقضايا الاجتماعية وتحسسه معاناة الطبقات والفئات الفقيرة والمحرومة، إلى الظروف المادية الصعبة التي مر بها في حداثته وأول شبابه، واضطرته، بصرف النظر عن إمارته، إلى عمل بسيط في محكمة جونيه.

ولا شك في أن الحياة العسكرية التي أمضى قسماً كبيراً منها في جيش الشرق الفرنسي،كضابط محترم من رؤسائه ومرؤوسيه، رسخت في نفسه، بعض المبادئ والقيم التي يتميز بها كالخدمة العامة، والعمل الصامت، واحترام حب نظام القانون ومنهجية الدراسة والتخطيط قبل التنفيذ.

وخلافاً لما كان يوحيه عزوفه عن الخطابة والكتابة أو التأليف، كما يحلو لبعض الحكام أن يفعلوا ليظهروا علمهم وثقافتهم، من انه كان غير مهتم أو ملم بما يدور في لبنان أو العالم من قضايا وأفكار، فإن فؤاد شهاب كان واسع الإطلاع، من خلال الصحف والمجلات والكتب التي كان مواظباً على قراءتها، منذ أن كان ضابطاً شاباً وإلى ما بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية. ولم تعرف له من هوايات، أيام شبابه وفي أثناء قياداته في الجيش، سوى المطالعة، فيما تجلت هذه الناحية الثقافية الواسعة عنده للذين عاونوه في الحكم أو عملوا معه خلال رئاسته، كما تجلى إيمانه بالعلم والنهج العلمي وبالتخطيط والتكنولوجيا والخبرة والتخصص.

هذا على المستوى العقائدي أو الذهني أو النفسي، أما على الصعيد الوطني أو السياسي، فإن فؤاد شهاب كان يستلهم، أيضاً، مبادئ عامة، يلتقي في بعضها مع من سبقه أو شاركه من رجالات الدولة والسياسة، لكنه يختلف عن معظمهم في بعضها الآخر: الاستقلال الوطني، السيادة، الوحدة الوطنية، اللاتعصب واللاتطرف، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، النظام البرلماني، ابعاد الجيش عن السياسة، انتماء لبنان العربي، الانفتاح على الغرب والعالم والعصر، إصلاح الدولة وتحديث الإدارة وإنشاء المؤسسات العامة... وهي ليست بمبادئ "شهابية"، سبق فؤاد شهاب سواه من الرؤساء في الدعوة إليها، أو أوجدها أو تفرد باحترامها أو تطبيقها. بل إنها مبادئ كان معظم اللبنانيين يقولون بها ويرفعون شعاراتها. ولكن ميزة فؤاد شهاب، ربما، كانت في انه لم يقل بها أو يرفع شعاراتها، وحسب، بل كان مؤمناً بها، فعلاً، وطبقها أو حاول تطبيقها بكل ما استطاع أو سمحت له الظروف بذلك.

ولنر كيف طبق فؤاد شهاب هذه المبادئ في الجيش والحكم.

في قيادة الجيش، قبل الرئاسة

في السنة الثالثة عشرة من قيادته للجيش، أي عشية اندلاع ثورة ١٩٥٨، كان الجيش اللبناني مؤلفاً من تسعة آلاف جندي ومائتي ضابط، ويمتاز، بشهادة الجميع، بانضباطه وكفاءة ضباطه العسكرية وكانت نسبة المسلمين فيه تبلغ الأربعين في المئة بين الجنود، وخمسة وعشرين، بين

الضباط. وبالرغم من وجود أكثرية مارونية على مستوى كبار الضباط، كانت أركان الحرب فيه تضم ضباطاً من كل الطوائف. أما التفاوت في النسب بين الطوائف على مستوى الضباط، فلم يكن مقصوداً، بل نتيجة تفوق عددي كبير سابق للضباط الموارنة والمسيحيين، من عهد "جيش الشرق"، الفرنسي، والذي شكل نواة الجيش اللبناني بعد الاستقلال، وقد وصل هؤلاء الضباط إلى الرتب العالية بالأقدمية. ذلك أن اللواء قائد الجيش اللبناني، فؤاد شهاب، كان شديد الحرص على تحقيق التوازن العددي الطائفي في الجيش، ضباطاً ورتباء وجنوداً، ولأكثر من سبب، لكنه لم يكن من السهل أو الممكن تحقيق ذلك، مع احترام الأقدمية والتراتبية، إلا بعد عدد من السنوات. وهذا ما جعله يحرس على تحقيق التوازن الطائفي بين المرشحين الضباط في المدرسة العسكرية، تمهيداً للوصول إليه، في المستقبل، على مستوى كل القيادات.

إلا أنه قال لي، في أول مقابلة معه، العام ١٩٥٣، إن حرصه على التوازن الطائفي العددي في الجيش، وهو مهم في نظره ليصبح بوتقة أو مصهراً أو نموذجاً للوحدة الوطنية، لم يكن يتم على حساب الكفاءة أو الأصول والقواعد العسكرية.

ولا شك في أن قائد الجيش استطاع توحيد ولاء الجنود والضباط للجيش وللوطن، في أكثريتهم الساحقة، وإبعادهم عن الأجواء السياسية والحزبية والطائفية، وفرض عليهم درجة عالية من الانضباطية والمناقبية، والاحترام والمحبة له، ساعدته كثيراً، عندما تأزمت الأوضاع السياسية في لبنان ابتداء من العام ١٩٥٧، ثم بعد أن انفجرت، العام ١٩٥٨، في المحافظة على وحدة الجيش وصيانته من الانقسام الوطني الطائفي الذي تعرض له الوطن. وهذا ما مكّنه من القيام بالدور الصعب الذي أداه في خلال الثورة، أي حماية السلطة الشرعية والمؤسسات العامة، من جهة، وعدم ضرب الثوار، الذي كان سيرتب انشطاراً عميقاً في الوحدة الوطنية.

قدّمت رئاسة الجمهورية إلى قائد الجيش فؤاد شهاب، مرتين في أثناء قيادته: بعد أن استقال الرئيس الشيخ بشارة الخوري، العام ١٩٥٢، وعندما أصر عليه كبار الضباط وعدد من السياسيين والنواب لقبولها في بداية ثورة ١٩٥٨، كسبيل لوقفها. ولكنه رفض القبول في المرتين. لأنه كان يعتبر نفسه عسكرياً قبل كل شيء، وان السياسة ليست "شغلته".

صحيح ان فؤاد شهاب كان يعتبر الجيش عائلته والضباط والرتباء الجنود، أبناءه، إذ كان مشرفاً عن كثب، خلال السنوات الثلاث عشرة التي أمضاها في قيادته، وبدقة، على التجنيد والترقيات والتعيينات والاهتمام بالشؤون الاجتماعية والصحية والتعليمية للعسكريين وعائلاتهم... وصحيح انه اعتمد على ولاء الجيش له لينجح في موقفه الوطني المحايد العام ١٩٥٨، وانه اتكل على عدد من الضباط بعد وصوله للرئاسة لمعاونته، ولا سيما ضباط المكتب الثاني، ولكنه كان حريصاً، قبل رئاسته وبعدها، على إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة والحزبية والطائفية والتيارات العقائدية السياسية. أما ما أخذ عليه من إعطاء المكتب الثاني في الجيش، ذلك الدور الكبير للتدخل في السياسة وللمراقبة والضغط على الحريات، فشأن يستحق التوقف عنده.

المكتب الثاني

أنشئ "المكتب الثاني" في الجيش اللبناني، مع إنشاء الجيش، العام ١٩٤٥. وهو مؤلف من فريق من الضباط الذين توكل إليهم، على غرار كل جيوش العالم، شؤون الاستخبارات ومقاومة التجسس والمؤامرات على الدولة وسلامة الجيش من الداخل والخارج. ولم يكن هذا الجهاز، قبل العام ١٩٥٨، معروفاً من الرأي العام أو السياسيين أو متعاطياً مباشرة بشؤون الحكم والسياسة. لكن فؤاد شهاب، بعد وصوله إلى الحكم، ورغم تعيينه أحد ضباط الجيش، المقدم توفيق جلبوط، مديراً للأمن العام، أوكل إلى هذا الجهاز العسكري، بالتفاهم مع قيادة الجيش، مهاماً واسعة، فرضت أحداث ١٩٥٧ ثم ثورة ١٩٥٨. وفي مقدمتها مراقبة نشاطات السفارات الأجنبية والعربية التي كان تدخلها في السياسة اللبنانية ثابتاً وفعالاً، كذلك نشاط الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية والإعلامية التي كانت علاقاتها بهذه السفارات أو بالخارج مباشرة، معروفة. إلى جانب هذه المهمات التي تقوم بها كل الاستخبارات العسكرية في العالم، أقام المكتب الثاني شبكة من المخبرين السريين في المدن والقرى، لمراقبة التحركات المشبوهة وتزويده

بالمعلومات اليومية أو الدورية. وكانت الغاية من إنشاء هذه الشبكة من العملاء السريين، بالإضافة إلى جمع المعلومات المفيدة في حفظ سلامة الجيش والبلاد،قطع الطريق على القوى الخارجية التي كان لها عدد كبير من العملاء، بتحويل عدد منهم إلى عملاء للدولة اللبنانية. ولسوء الحظ لم يكن هؤلاء كلهم في مستوى المهمة المطلوبة منهم، بل راح بعضهم يوشي بأخصامه أو يستغل تغطية المكتب الثاني له، للقيام بتصرفات غير محمودة. الأمر الذي أثار نقمة قسم من المواطنين عليهم وبالتالي على الجهاز الذي يحميهم.

لكن المكتب الثاني ظل "خفيف الظل" يقوم بدوره بكثير من الحذر، حتى عام ١٩٦٢، أي إلى أن جرت محاولة الانقلاب الفاشلة. صحيح أن ضباط المكتب الثاني وعلى رأسهم العقيد أنطون سعد، كانوا على اتصال مباشر بالرئيس شهاب، وان الرئيس كان يتكل عليهم في أمور كثيرة أو يكلفهم بأمور شتى، وان السياسيين اللبنانيين اهتدوا إلى تلك المكاتب التي كانت تحتل جناحاً صغيراً في الطابق الثاني من وزارة الدفاع، على "طريق الشام"، للحصول على رخص حمل سلاح لمرافقيهم وإزلامهم. ولا مناص من الاعتراف ببعض التصرفات غير الجائزة التي أقدم عليها البعض، بإيعاز من المكتب الثاني، كما اتهمهم أخصام الشهابية، (كضرب صحفي وسياسي أو توقيف أحد الحزبيين). لكن هذه التجاوزات القليلة العدد والطفيفة الإضرار، التي كان من الأفضل ألا تحصل، لم تشكل تدخلاً كبيراً أو ملموساً في السياسة، ولا تهديداً للحريات العامة والخاصة. بل أن الدور الاستخباري الناشط والواسع الذي تولاه المكتب الثاني، في السنوات الأربع الأولى من ولاية الرئيس شهاب، كان دوراً ضرورياً بعد ثورة ١٩٥٨، ساعد الدولة في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد.

لا أحد يستطيع إنكار تدخل ضباط المكتب الثاني المباشر في الشؤون أو الحياة السياسية اللبنانية، في عهد الرئيس شهاب، بعد العام ١٩٦٢، وفي عهد الرئيس شارل حلو، سواء بتكليف من الرئيس شهاب، أو من الرئيس حلو، أو من قيادة الجيش. كما انه من الصعب تبرير كل ما جرى من تدخلات أو استبعاد غير ذوي الولاء الشهابي الشخصي أو الحزبي – النهجي، وبالتالي التحيز لفريق من السياسيين الموالين للرئيس شهاب، ومساعدتهم سياسياً وانتخابياً، ومحاربة الفريق المعارض لهم وللرئيس شهاب ونهجه. لكن الإنصاف والموضوعية في الحكم على المكتب الثاني وتدخله في السياسة، يفرضان الملاحظات التالية:

١ ـ ليس في العالم أو في أي دولة ديموقراطية، جيش بدون مكتب ثان أو مخابرات عسكرية، كما ليس في العالم دولة لا تمارس فيها الرقابة على الهاتف أو ليس للمخابرات العسكرية أو الأمن العام، فيها مخبرون.

٢ ـ إن ممارسات المكتب الثاني في لبنان، في العهدين الشهابي والحلوي، بما فيها الاعتقالات أو التحقيقات المشوبة بالعنف، أو المراقبة، ليست سوى "لعبة أطفال"، إذا ما قيست بما قامت به المخابرات العسكرية في بعض الدول العربية، وحتى في دول ديمقراطية، من أعمال عنف وتنكيل واعتقالات واغتيالات وغيرها من الأعمال الإرهابية والقمعية. هذا لا يعني أن المكتب الثاني اللبناني كان محقاً في كل ما أقدم عليه من تدخل أو تجاوزات على الحرية أو تضييق على أخصام الشهابية، ولكن ما "ارتكبه" المكتب الثاني لا يستحق هذا التضخيم أو التركين، وتحويله إلى "حصان معركة" أخصام الرئيس شهاب والشهابية، في معركة تحطيمهم لهما.

٣ ـ إن دور المكتب الثاني في حفظ الأمن والاستقرار وتجنيب لبنان الخضات السياسية وانعكاسات النزاعات في المنطقة، والحرب الباردة، بين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٠، كان دوراً كبيراً بل رئيسياً. ولم يكن دوراً سهلاً، لا بعد ثورة ١٩٥٨، التي خلفت ما خلفته على الساحة اللبنانية من انقسامات وطنية وطائفية متفاعلة مع القوى المتنازعة في المنطقة والعالم، ولا بعد انفصال سوريا عن مصر، وانتقال الصراع البعثي – الناصري إلى لبنان، ولا بعد نشوء المقاومة الفلسطينية وانتقالها إلى لبنان، ومباشرة إسرائيل تنفيذ مخططاتها لضربها وضرب لبنان ووحدته الوطنية. فالدور لم يكن بالدور السهل، كما لم يكن القيام به خالياً من بعض الممارسات التي يجوز انتقادها أو وصفها باللاديمقراطية. ولكن، إذا قورنت نتائج نشاط المكتب الثاني الإيجابية على صعيد الأمن والسلامة الوطنية والوحدة الوطنية، بالأخطاء أو التجاوزات أو الممارسات السلبية، فإن كفة النتائج الإيجابية تبقى هي الراجحة.

٤ ـ لقد أحالت الحكومة السلامية، العام ١٩٧٣، ضباط المكتب الثاني إلى

المحاكمة، بعد أن أبعدتهم أو نقلتهم من وظائفهم، وألغت، بتظاهرة إعلامية، غرفة مراقبة الهاتف التي كان يستعملها. ولكن المحكمة العسكرية برأت هؤلاء من التهم المنسوبة إليهم. وأهمها التدخل في السياسة والانتخابات وإساءة استعمال الوظيفة، أو تجاوز الصلاحيات. أما المراقبة على الهاتف، فقد عادت، بشهادة الجميع.

٥. لم يكن فؤاد شهاب، كغيره من "الجنرالات" الذين حكموا في بعض الدول العربية، من المؤمنين أو القائلين بالحكم العسكري، بل كان حريصاً على إبعاد الجيش عن السياسة والسياسة عن الجيش. لكنه عندما أصبح رئيساً للجمهورية، ولم يكن لديه محازبون سياسيون أو فريق عمل مدني، كان لا مندوحة له من الاتكال على بعض الضباط الذين اختبرهم، إبان قيادته للجيش سواء في الغرفة العسكرية في رئاسة الجمهورية، أو في المكتب الثاني في الجيش، وهو الجهاز العسكري الذي يتعاطى بسلامة البلاد وأمنها من الزاوية السياسية. وإذا كان المكتب الثاني، بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، بدأ يأخذ الدور الكبير الذي أخذه، فلأن "الموس وصلت إلى ذقنه" وذقن الجيش والرئيس مباشرة . أما استمراره في التدخل في السياسة وشؤون الحكم، بعد انتخاب الرئيس شارل حلو، فلا يعود، فقط، إلى ولاء ضباطه للرئيس شهاب، أو حبهم للسلطة (الذي ربما كان موجوداً لدى البعض)، بل لأن الرئيس حلو هو الذي أبقى لهم هذا الدور أو أبقاهم فيه، وفاء لهم وللشهابيين الذين أوصلوه إلى الرئاسة، في البداية، ثم لحاجته إليهم فيما بعد، ثم لأنهم باتوا، بعد ١٩٦٨، في حالة دفاع عن النفس أو حالة اضطرار وطني أمام التحديات المصيرية التي كانت قد بدأت تعصف بلبنان وحوله.

٦ . في كل حال، وحتى لو كان المكتب الثاني، بل الجيش اللبناني، بل الشهابية، تستحق أولاً تستحق، ما نسب إليها من اتهامات أو من أدوار إيجابية، فلقد كان واضحاً، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وقيام الحلف الثلاثي، وبروز المقاومة الفلسطينية كرأس حربة ثورية في المنطقة ضد إسرائيل، بدلاً من الناصرية، واختيارها لبنان مقراً ومنطلقاً لها، وتنافس الدول العربية في لبنان عليها فإن الشهابية والشهابيين والمكتب الثاني، راحوا يشكلون عقبة بوجه كل القوى المتصارعة في لبنان وعليه، من برجوازية سياسية واقتصادية لبنانية، تعارض النهج الشهابي الاقتصادي – الاجتماعي، إلى أحزاب ثورية ويسارية متحالفة مع المقاومة الفلسطينية، ترى في رقابته على المخيمات الفلسطينية، ومنعه لعمليات المقاومة عبر الحدود اللبنانية ضد إسرائيل، ضرباً لها وتعطيلاً لمعركة تحرير فلسطين. من رأي عام مسيحي معبأ منذ ١٩٥٨ ضد الشهابية والناصرية، إلى زعماء مسلمين تقليديين أبعدوا عن الحكم خلال العهد الشهابي، إلى أحزاب قومية عربية، اعتبرت الشهابية نوعاً من "الانعزالية اللبنانية الجديدة". كل هذه القوى والتيارات والأحزاب والدول، التقت، رغم تباين أهدافها، على ضرورة الإطاحة بالشهابية ومنع الشهابيين من تسلم الحكم مجدداً. وكان من الطبيعي والمنتظر أن تتركز الحملة على "عصب الشهابية"، أي ضباط المكتب الثاني، وان تضخم تجاوزاته ويستثار الرأي العام عليه، فيسهل ضربه وضرب الشهابية. وهكذا كان.

٧ . غاب الضباط الشهابيون عن المكتب الثاني في الجيش، بعد العام ١٩٧٠، لكن المكتب الثاني بقي كجهاز هام في الجيش. وإذا كان المسؤولون الجدد عنه توقفوا عن خدمة الشهابية والشهابيين والتدخل في الانتخابات النيابية ، فإن نشاطهم في حقول المراقبة والاستخبارات لم يتوقف. بل تعاظمت أهمية دورهم وخطورته مع تزايد الأخطار والنزاعات التي أخذت تحيط بلبنان وتتخذ منه ساحة للصراع. ومع انتقال المقاومة الفلسطينية وتمركزها في لبنان، ومن ثم غياب جمال عبد الناصر،وشروع إسرائيل في تنفيذ مخططاتها لضرب المقاومة الفلسطينية وحلفائها في لبنان، أصبح المكتب الثاني بل والجيش اللبناني في الصف الأول من المواجهة العسكرية والسياسية مع كل الأطراف المتداخلة في النزاع. وليس سراً أن المكتب الثاني لعب دوراً هاماً جداً في التدريبات العسكرية للميليشيات المسيحية التي كانت تستعد لمجابهة المقاومة الفلسطينية. لا نقول هذا تبريراً لتدخل المكتب الثاني الشهابي، سابقاً، في السياسة، ولا من قبيل انتقاد المكتب الثاني الجديد المتحرر من الشهابيين، أو إدانته،ولكن لإبراز حقيقتين:

١ ـ إن حدود تدخل أجهزة الاستخبارات في الشأن العام، الداخلي أو الخارجي، أو عدم تدخلها مسألة مطاطة. ومن يقس تدخلات المكتب الثاني

اللبناني، مثلاً، بأعمال المخابرات الأميركية أو الروسية، كي لا نقول العربية، التي تطبخ الانقلابات وتفجر الثورات وتمارس كل أنواع العنف في كل أنحاء العالم (لحماية نظام الحكم في بلادها)، يجد ان مداخلات العقيد أنطون سعد أو العقيد غابي لحود، في السياسة الداخلية اللبنانية، كان أقرب إلى تدخل بسيط، لم تتهدد منه الحرية ولا الديمقراطية أو السلامة العامة أو حقوق الإنسان، ولم يصيب الديمقراطية اللبنانية منه إلا خدوش بسيطة.

٢ ـ نحن لا نقول بأنه لو بقي المكتب الثاني والضباط الشهابيون لكان لبنان نجا من الحرب بعد ١٩٧٠، من انفجار ١٩٧٥.إذ إن ما تجمع فيه وحوله من نزاعات ومصالح إقليمية ودولية متضاربة،كان أقوى من أن يصمد أي نظام حكم لبناني أو مكتب ثان، في وجهه أو أن يتغلب عليه. ولكن ما حدث في لبنان في السنوات التي سبقت الانفجار والحرب، حمل الكثيرين من اللبنانيين على الترحم على أيام المكتب الثاني الشهابي. أو على الأقل على تفهم بعض ممارساته أو عذرها.

الرئيس شهاب مع العميد انطون سعد رئيس المكتب الثاني

الإصلاح الإداري وتحديث الدولة

تسلم الرئيس فؤاد شهاب زمام السلطة بعدما اهتزت الدولة بفعل الأحداث الدامية التي زعزعت إدارتها وشلت فعالية أجهزتها، وعطلت التعاون ما بين موظفيها وأصابت ولاءهم لها.

ولم تكن الإدارات العامة الحكومية، قبل ثورة ١٩٥٨ على درجة عالية من الحداثة أو الصلاح أو الفعالية، بل كانت بعيدة عن المستوى المطلوب من الدولة الحديثة. وبالرغم من أن كل البيانات الوزارية لحكومات الاستقلال تحدثت عن إصلاح الإدارات العامة ودوائر الحكومة، إلا أن هذه الإدارات ظلت تشكو المركزية الشديدة الفساد وضعف التنظيم وافتقارها إلى الموظفين الأكفاء والوسائل العصرية للعمل، وطغيان المحسوبية الطائفية والحزبية على التعيينات فيها. بالإضافة إلى شكوى المسلمين الدائمة من أن أكثرية الوظائف فيها، ولا سيما الرئيسية أو الحساسة، محصورة بموظفين مسيحيين. ولقد حاول الرئيس بشارة الخوري في أواخر عهده القيام بعملية تطهير وإصلاح في الإدارة، أجهضت بعد أن داهمته الإضرابات التي أدت إلى استقالته.كما حاول الرئيس كميل شمعون، في بداية عهده، وبعد أن استصدر مراسيم اشتراعية، إجراء عملية إصلاح إداري، ولكنه لم يذهب بعيداً فيها.

وكان أول ما قام به الرئيس شهاب في هذا المجال، إنشاء لجنة مركزية للإصلاح الإداري، مقسمة إلى سبع لجان كبرى وستين لجنة فرعية، ضمت عدداً كبيراً من الشخصيات ذات الخبرة والاختصاص، مهمتها دراسة كل أوضاع الإدارة الحكومية اللبنانية ووضع الاقتراحات لإصلاحها وتحديثها. وطلب إلى هذه اللجنة إنجاز أعمالها في ستة أشهر، وصدر، تباعاً، إستناداً إلى مقترحاتها، ستون قانوناً، بمراسيم اشتراعية، تتعلق بالإصلاح الإداري وتنظيم دوائر الدولة. (وقد أتينا على ذكرها في مكان آخر من هذا الكتاب).

أما أهم الإصلاحات الإدارية في السنوات الأولى من العهد الشهابي فكانت التالية:

اللامركزية واللاحصرية والبلديات

فالمرسوم الاشتراعي ١١٢ (١٢/٦/ ١٩٥٩)، وسع صلاحيات المحافظين في بت المعاملات الإدارية وفي إدارة شؤون المحافظات. ثم كان قانون البلديات الجديد الذي أنشئت بموجبه ٣٨٠ بلدية جديدة في لبنان. كما وضع تصميم لبناء مدينة حكومية، على أرض مطار بئر حسن القديم، ولكن المشروع لم ينفذ.

وتناول الإصلاح الإداري شروط تعيين الموظفين، والزامية حيازة موظفي الفئات العليا للشهادة الجامعية.

مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي

القانون الإصلاحي الهام كان ذاك الذي أنشئ مجلس الخدمة المدنية وجهاز التفتيش المركزي. التابعين لرئاسة الحكومة. غاية الأول الإشراف على شؤون التوظيف والترقيات والمناقلات، وكل ما يتعلق بموظفي الدولة، من أجل إبعاد تدخل السياسيين في التوظيف، وحصره ضمن شروط الكفاءة أو الامتحان، كما الحق بالمجلس معهد لتدريب الموظفين. وغني عن القول إن إنشاء مجلس الخدمة المدنية كان خطوة هامة لتحرير الإدارة من المحسوبية الحزبية والمزايدات الطائفية وتوفير شروط المساواة والتكافؤ بين الموظفين.

أما التفتيش المركزي فكانت الغاية من إنشائه مراقبة حسن عمل الموظفين واقتراح الطرق والوسائل التي تحسن أداءهم وتحسين إنتاج الإدارات العامة.

إعادة تنظيم وزارة الأنباء

لم يغب عن بال الرئيس شهاب دور الإعلام في توجيه الرأي العام وإطلاعه على ما تعمل الدولة لأجله، وحمايته من الإعلام الخارجي السلبي ومن الشائعات. ولما كان ديموقراطياً في تفكيره ومعارضاً لكل كبت أو تضييق على حرية الصحافة، فقد وجد في تقوية الإذاعة اللبنانية الحكومية وتحسين برامجها وفي إنشاء وكالة وطنية للأنباء ومركز للنشر والإرشاد، في وزارة الإعلام، وسائل لدعم العمل الحكومي وتنوير الشعب بالنسبة لقضايا الإصلاح.

الرئيس شهاب مدشنا مجلس الخدمة المدنية. وقد بدا الرئيس العويني والشيخ فريد الدحداح اول رئيس لمجلس الخدمة

الإصلاح الإداري والمؤسسات الحديثة للدولة

شملت المراسيم الاشتراعية إنشاء مجالس مختصة عديدة، وإعادة تنظيم إدارات ومجالس قائمة، وطالت قطاعات إدارية وأخرى ذات اختصاصات متعددة في حقول الإدارة والتربية والتعليم والصحة وقوى الأمن والزراعة والصناعة والسياحة. منها ما كانت غايته التحديث والتأهيل ومنها ما كان له علاقة بمشاريع التنمية والعدالة الاجتماعية. وبلغ عدد هذه المراسيم الخمسمائة تقريباً.

ولا بد هنا من التوقف، قليلاً، عند بعض هذه المؤسسات التي كانت الدولة اللبنانية تفتقر إليها، والتي لم يكن من نتائج إنشائها تحديث الدولة وتحرير الوظيفة العامة من المحسوبية والإستزلام وإنشاء مرتكزات للسياسة المالية وللنقد فحسب، بل لأنها جاءت بمثابة خشبة الخلاص الآخرة للدولة والإدارات العامة بعد أن عصفت فيها الحرب ومزقتها وشلت فعاليتها. إذ لولا مجلس الخدمة المدنية ومصرف لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كي لا نذكر غيرها، لما بقي كثيراً مما يجمع بين مصالح الناس وتعاون الموظفين في الخدمة العامة أو ما يدعى النقد الوطني.

الضمان الاجتماعي وقانون النقد

إضافة إلى مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي كان إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أهم المؤسسات التي أنشئت في عهد الرئيس شهاب بعد سنوات من إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي. (وسيأتي الحديث عن غايتهما وغايات غيرهما من المشاريع والقوانين ذات الأهداف الاجتماعية في الفصل المخصص عن النهج الشهابي). فقبل إنشاء صندوق التعويضات والصحة ونهاية الخدمة، للأجراء والمستخدمين التي أفاد من إنشائه مئات الألوف من المواطنين وعائلاتهم، كانت حقوق العمال والأجراء والمستخدمين محصورة في قانون العمل الذي كان يرعى بعض هذه الحقوق. أما بتطبيق نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد انتقلت حقوق الأجراء والمستخدمين إلى مرحلة جديدة لم يكن يعرفها لبنان من قبل. وغني عن القول ما كان ولا يزال لهذه المكاسب الاجتماعية للعمال والأجراء والمستخدمين، ناهيك بالموظفين وأفراد الجيش وقوى الأمن، من تأثير على الاستقرار الاجتماعي.

أما النقد اللبناني فكان حتى العام ١٩٦٣، أي بعد عشرين عاماً من بلوغ لبنان استقلاله، غير موجود بالفعل. كما كان إصدار العملة اللبنانية والسهر على قيمتها، يتولاه "مصرف لبنان وسوريا" الذي أنشئ في عهد الانتداب. وكان الفضل لفؤاد شهاب في وضع أول قانون للنقد والتسليف بعد استقلال لبنان، والذي أنشئ بموجبه مصرف لبنان، أي البنك المركزي، الذي تناط به مسؤولية النقد وقيمته والسيولة ومراقبة المصارف وغيرها من الصلاحيات والمسؤوليات المعتمدة في دول العالم. ولقد بلغ حرص الرئيس شهاب على مباشرة تطبيق هذا القانون بسرعة، انه أشرف شخصياً على متابعة أعمال بناء مصرف لبنان، الذي ما زال قائماً في محلة الصنائع، وعلى إنجازه في أقل من سنة ونصف السنة.

ولا بد هنا من التوقف، أيضاً، عند المعارضة القوية التي لقيها قانون النقد والتسليف والضمان الاجتماعي – ولا سيما الضمان الصحي – من قبل بعض رجال المال والأعمال والمصرفيين. ومن حججهم للمعارضة ان المصارف الخاصة تخشى من تسريب أسرارها من خلال موظفي البنك المركزي، أو ان تؤدي رقابته إلى تقييد حريتها وطريقة تسليفاتها، أو ان يؤثر قيام بنك مركزي على السرية المصرفية. وكانت من بين حجج معارضي الضمانات الاجتماعية والصحية، انها "ستخرب لبنان"، أو انها "ستؤثر على حركة الاستخدام وحريتها"، وهي من أهم عوامل النشاط الاقتصادي اللبناني. وكانت معارضة هذين الإنجازين الكبيرين، جزءاً من حملة أوسع كانت تتهم السياسة التخطيطية والاجتماعية الشهابية، بانها "نوع من الاشتراكية المحجبة"، وانها سوف تضر بالاقتصاد اللبناني الحر. وغني عن القول انه كان وراء هذه الحملات سياسيون معارضون للرئيس شهاب شخصياً، بصرف النظر عن سياسته أو نهجه. كما كان هنالك أصحاب مصالح اقتصادية يفيدون من افتقار البلاد إلى قانون نقد وتسليف أو ضمانات اجتماعية وصحية. وربما ساعد فؤاد شهاب في إصدار هذه القوانين الإصلاحية والاجتماعية والمالية، انها صدرت بمراسيم اشتراعية، إذ نص القانون الذي أنشئ بموجبه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على إنشاء أربعة صناديق: صندوق ضمان الصحة والأمومة، صندوق ضمان طوارئ العمل، صندوق تعويض نهاية الخدمة، على أن تتولى الدولة تغطية ٢٥ بالمائة من نفقاته ويغطى الباقي بمساهمات أرباب العمل والأجراء. وقد دخلت هذه الصناديق تدريجياً في مراحل التنفيذ ابتداء من عام ١٩٦٥. واستفاد منها مئات الألوف من المستخدمين والأجراء.

ومن المنجزات والمؤسسات، في المشروع الشهابي لبناء الدولة الحديثة، إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية، والمشروع الأخضر. فلأول مرة في تاريخ الإدارات العامة ومجالات العلوم في لبنان، دعي علماء واختصاصيون وباحثون في مختلف العلوم الرياضية والفيزيائية والطبية وغيرها من فروع العلوم وتشعباتها، إلى التفرغ والبحث والتأليف في اختصاصاتهم العلمية، لا سيما تلك التي تتعلق بالواقع اللبناني أو بمردودها عليه. وقد خصص لهذا المجلس ميزانية تبلغ ٢ في المائة من مجموع ميزانية الدولة، على غرار الدول الغربية المتقدمة.

كما أطلقت حركة تشجيع زراعية لم تكن معروفة من قبل في مناطق لبنانية عدة.

المشروع الأخضر

كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ ٢٧٠٠٠٠ هكتاراً منها ٨٠٠٠٠ فقط تصلها المياه. وقد خص برنامج المشاريع الكبرى الري بستين مليون ليرة والعام ١٩٦١، لري مساحات تقدر بخمسة وأربعين ألف هكتار. لا سيما في منطقة البقاع. كما استكملت الأشغال على نهر الليطاني. فأنشئت "المصلحة الوطنية لنهر الليطاني"، وبني سد "البير نقاش"، في القرعون، الذي يستوعب مائتي مليون متر مكعب وينتج طاقة كبيرة من الكهرباء.

في العام ١٩٦٣ أنشئ "المشروع الأخضر"، وهو مصلحة مستقلة وبميزانية خاصة، مهمتها تقديم الإرشادات الفنية للمزارعين، وتقديم القروض الطويلة الأمد لهم والأشتال ومقاومة امتداد المساحات الجردية في الجبال، وتحريجها. وجاءت قروض المشروع لتكمل القروض التي كان المصرف الزراعي والصناعي والعقاري يقدمها. وقد بلغت المساحات التي استصلحها المشروع الأخضر عشرة آلاف هكتاراً، وعدد خزانات المياه ٦٥٠ خزاناً. والطرق الزراعية التي شقها: ١١٣ كيلومتراً. والقروض التي أعطاها للمزارعين الثلاثين مليوناً. ولما كان تصريف المنتوجات الزراعية موضع شكوى المزارعين أنشئ مكتب الفاكهة العام ١٩٥٩.

أحد خزانات المياه في المشروع الأخضر

التنظيم المدني

وكان من أهم القوانين التنظيمية التي سنت، والمؤسسات التنفيذية التي أنشئت في العهد الشهابي، قانون التنظيم المدني الجديد وقانون حماية الشواطئ وقانون التخطيط العمراني لضواحي بيروت، وإنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى في بيروت. ولقد أخذ البعض على هذه القوانين التنظيمية المدنية ، انها جمدت استثمار الأراضي والشواطئ التي أخضعت للتخطيط والتنظيم أو قيد استثمارها بشروط عمرانية معينة. وعلى إنشاء مجالس تنفيذ المشاريع المستقلة، انها حلت محل وزارة الأشغال العامة. ولكن عندما نرى ما حل بالشواطئ اللبنانية من قرصنة وتشويه وتدمير للطبيعة، وكيف زحف الإسمنت والبنيان الفوضوي إلى الجبال والتلال المجاورة للمدن وإلى ضواحيها، لا بسبب الحرب وإبانها فحسب، بل بعد أن بطل احترام هذه القوانين أو تنفيذها، ندرك كم كانت نظرة الرئيس شهاب بعيدة، في الحفاظ على البيئة وفي التنظيم المدني. وكم كان محقا في تنفيذ المشاريع الكبرى بواسطة مجالس مستقلة. (كل مشاريع الرئيس الفرنسي الكبرى في باريس تمت بهذه الطريقة، أي على يد مجلس أعلى لتنفيذ المشاريع الكبرى).

المناطق والتنمية الاجتماعية

كانت المشكلة الاجتماعية هاجس الرئيس شهاب الأكبر. ومن أبرز مظاهر هذه المشكلة هجرة أبناء الريف ولا سيما المناطق المحرومة إلى المدن، بحثاً عن أسباب العمل والعيش، ثم معيشتهم وإقامتهم في بعض أحياء المدن وضواحيها في حالات وأوضاع سكنية واجتماعية وصحية متردية. من هنا كانت سياسته الاجتماعية الإنمائية الشاملة والمنفذة على مراحل، بشكل خطط خمسية، بهدف إنماء المناطق والأرياف لشد أبنائها إلى البقاء فيها وتوفير أسباب لائقة بالإنسان.

وثمة سبب آخر وراء اهتمام الرئيس شهاب بهذه التنمية للمناطق والأرياف، وهو إدراكه واقتناعه بأن وراء ثورة ١٩٥٨، التي برز فيها عصيان المسلمين على الدولة، أسباباً اجتماعية، لا سياسية أو عقائدية أو طائفية فحسب.

بدأ بإنشاء مكتب التنمية الاجتماعية في السنة الأولى من عهده. للاهتمام بالأيتام، ثم بإنشاء مراكز صحية ومراكز اجتماعية في المناطق، تتولى دراسة المشكلات الاجتماعية المحلية وتدريب بعض أبناء المناطق على العمل والمساعدة الاجتماعية. وقد ضم هذا المكتب إليه عددا من المتطوعين للخدمة الاجتماعية. وكان من أهم أعمال المكتب تشجيع الأعمال اليدوية والإنتاج الحرفي في المناطق.

ولكن الهم الاجتماعي، وبالتالي الاهتمام الشهابي الاجتماعي التنموي، لم يكن ريفياً أو مناطقياً، فحسب، بل شمل ضواحي المدن الكبرى ولا سيما ضاحية بيروت الجنوبية، حيث كان يقيم عشرات الألوف من النازحين من الريف ومن اللاجئين الفلسطينيين والعمال غير اللبنانيين، في أوضاع غير لائقة بحياة الإنسان وكرامته، جعلت البعض يطلقون على الضاحية اسم "حزام الفقر". ولكن إذا كانت بيروت ومدن لبنانية أخرى محاطة بأحزمة فقر أو بؤس بشري، فإن أبناء الطبقات الوسطى في المدن ما كانوا ليتمتعون بمستوى معيشي أو بدخل كاف، بل كان التذمر الاجتماعي وبالتالي مطالب النقابات والإضرابات عالية الصوت، في نهاية الخمسينات.

وكان من بين المبادرات الاجتماعية الأولى للرئيس شهاب، لمعالجة المشكلة الاجتماعية، رفع معدل الحد الأدنى للأجور من ٩٤ إلى ١٢٥ ليرة، وإنشاء هيئة لمتابعة مشكلة الأجور وعلاقتها بغلاء المعيشة. (وقد عارض إنشاءها بعض رجال الأعمال والصناعة). كما أصدر قانون تنظيم عمل الأجانب في لبنان، لحماية اليد العاملة اللبنانية. وأنشأ محكمة خاصة بقضايا العمل والنزاعات بين العمال وأرباب العمل.

وكان من بين القوانين والمشاريع الاجتماعية تلك التي ترعى السكن وتشجع على بناء مساكن شعبية لذوي الدخل المحدود.

بطبيعة الحال لاقت كل هذه القوانين والمشاريع والمحاولات رضى النقابات والعمال إلا أنها اصطدمت بمعارضة أو تحفظ بعض أرباب العمل وكبار رجال الأعمال.

المشاريع العمرانية والتجهيزية الاجتماعية و التعليم

لم تكن الغاية من إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، عمرانية أو تجهيزية فحسب، بل اجتماعية، أيضاً وخصوصاً، تهدف إلى الإسراع في تنفيذ البنى التحتية الأساسية في كل المناطق. وأهم هذه المشاريع والبنى إيصال الطرق والماء والكهرباء والمدارس إلى المناطق والقرى المحرومة، والتي بلغ عددها ١١٣٨ قرية ودسكرة. وقد تمكنت الخطط التي وضعت في عهد الرئيس شهاب (واستمر تنفيذ آخرها في عهد الرئيس حلو، حتى العام ١٩٧٠) من إيصال الطرق والماء والكهرباء إلى معظم هذه القرى. ولكن الإنجاز الإنمائي الكبير كان في سياسة التعليم التي عمت فائدتها مئات الألوف من أبناء هذه المناطق.

أولى العهد الشهابي التعليم اهتماماً خاصاً، على كل مستوياته وفروعه، ولا سيما في المناطق التي كانت محرومة منه. فارتفع عدد التلامذة في الجنوب والبقاع، مثلاً، من ٦٤ ألفاً إلى ٢٢٥ ألفاً بين العامين ١٩٥٩ و١٩٧٠. وارتفع عدد التلامذة في المدارس الرسمية من ٢٣ بالمائة من مجموع التلامذة في لبنان، إلى ٣٤ بالمائة العام ١٩٦٤. وكان اهتمامه بالجامعة اللبنانية كبيراً، باعتبارها الجامعة الوطنية الناشئة حديثاً، والتي كانت مصلحة الوطن ومصلحة الطبقات الوسطى تقضي بتعزيزها بوجه الجامعات الأجنبية الفرنسية والأميركية التي كان الدخول إليها يكاد يكون محصوراً بأبناء العائلات ذات الدخل المرتفع. وهكذا أنشئت كلية للحقوق والعلوم السياسية، وكلية للآداب وثالثة للعلوم. ثم أنشئ معهد للعلوم الاجتماعية، وآخر للفنون الجميلة، وارتفع عدد طلاب الجامعة اللبنانية ليبلغ الأربعة آلاف طالب في العام الدراسي ١٩٦٣ - ١٩٦٤. وأعطى الرئيس شهاب، في إطار خطة الإنماء المتكامل، اهتماماً خاصاً بالتعليم الزراعي والمهني، فطور المدرسة الزراعية الوحيدة لتصبح كلية مهنية متعددة الاختصاصات وأنشأ مدارس زراعية ومهنية عدة، ومراكز للإرشاد الزراعي في المناطق. وصدر العام ١٩٦٤ قانون التعاونيات، الذي ينظم علاقة هذه الأخيرة بالدولة. وقد شهدت منطقة زحله حركة تعاونية واسعة. إلا أن الروح الفردية عند المزارعين والفلاحين اللبنانيين حالت دون انتشارها.

تشجيع الصناعة

أما سياسة تشجيع الصناعة وإنمائها الذي كان تقرير بعثة أيرفد والخطط الإنمائية المنبثقة عنه، أوصت بها، فقد تجلت في تنفيذ المشاريع والقوانين التالية:

١. توسيع مرافئ بيروت وطرابلس وجونيه وصيدا، وقاعة استقبال المطار ومصفاة طرابلس، ومشاريع إيصال المياه إلى المناطق. وقد أطلقت هذه المشاريع التي نفذتها الدولة حركة كبيرة في الصناعات اللبنانية.

٢. إتباع نظام الضرائب التصاعدية على الدخل (مع بقاء الحد الأقصى معقولا، أي ١٧ بالمائة في الصناعات و١٣ بالمائة في الأعمال الأخرى). وإعفاء الصناعات الجديدة من الضريبة لمدة ست سنوات.

٣. من اجل تزويد الصناعة بما تحتاج إليه لنموها من يد عاملة متخصصة أو ماهرة، أنشئت ١٣ مدرسة مهنية ابتدائية، و٥ مدارس مهنية ثانوية. بالإضافة إلى المدرسة الفندقية.

وكان من نتائج هذه السياسة التي اتبعت في العهد الشهابي لتشجيع الصناعة وتنميتها، أن ارتفعت القيمة المضافة الصناعية إلى الأربعمائة مليون ليرة. وارتفع عدد العمال الصناعيين من ٢١٨١٤، العام ١٩٥٨، إلى ٦١٩٨٨، العام ١٩٦٤. وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية، من ٢١ مليون ليرة، العام ١٩٦١، إلى ٦٠ مليون ليرة، العام ١٩٦٥. وبلغت التوظيفات في الصناعة ٨٣٩ مليوناً العام ١٩٦٤، وكانت ٢١٢ مليوناً، العام ١٩٥٨.

إلا أن هذه النهضة الصناعية التي شهدها العهد الشهابي، انحصرت في بيروت وضواحيها بنسبة ٨٠ في المئة، لأسباب عديدة لم تتمكن الدولة، رغم تركيزها على إنماء المناطق المحرومة في الشمال والجنوب، من أن تحول دونها.

الانماء السياحي

بهدف تنمية السياحة، التي كانت في مقدمة توصيات تقرير بعثة أيرفد، ركز العهد الشهابي على ثلاثة محاور لتحقيقها: تأهيل أو تجديد

توسيع مرفأ جونيه

الحوض الثالث في مرفأ بيروت

المراكز السياحية، كمغارة جعيتا، والحفريات الأثرية في صيدا وطرابلس وجبيل وعنجر وصور. وتم إنشاء "محطات استراحة" قرب الأماكن الأثرية. وشجعت الدولة إنشاء الفنادق، فارتفع عددها من ٢٤٥ فندقاً العام ١٩٦٠ إلى ٣٣٩ فندقاً العام ١٩٧٠. وشجعت المهرجانات الدولية الفنية التي ذاع صيتها دولياً. ومن أجل الدعاية السياحية في الخارج، أنشئ المجلس الوطني للسياحة، الذي افتتح عدداً كبيراً من المكاتب السياحية في العواصم العربية والأوروبية والأميركية. وكان من جراء هذا الازدهار الذي عرفه لبنان في الستينات أن خفت هجرة أبنائه إلى الخارج، بينما تلقى هجرة كبيرة من سوريا ومصر ودول عربية أخرى.

الشهابية: سياسة؟ نهج؟ مدرسة؟

كل عهد رئاسي في لبنان، ما بعد الاستقلال تميز بطابع أو وصف أو اقترن باسم رئيسه. فعهد الشيخ بشارة الخوري حمل وبقي يحمل اسم : "عهد الاستقلال". وعهد كميل شمعون، الذي عرف فيه لبنان بداية ازدهار اقتصادي، وانتهى بثورة ١٩٥٨ حمل اسم رئيسه: "عهد شمعون". كذلك اقترنت معظم العهود الرئاسية بأسماء رؤسائها. أما عهد فؤاد شهاب فقد تميز بأمور وأشياء عديدة،منها شخصية الرئيس شهاب الآتية من خارج عالم السياسة والسياسيين، ومنها أسلوبه أو طريقته في الحكم. ومنها بعض المبادئ الوطنية والاجتماعية والإصلاحية التي انطلقت منها كل المشاريع والإنجازات والمواقف التي تحققت في عهده. وقد أطلق عليها، مجتمعة، اسم: "النهج الشهابي". وعلى من نادوا بها أو شاركوا الرئيس شهاب في العمل تحت شعاراتها، تعريف "النهجيين". فما هو النهج الشهابي، بالضبط؟ هل هو الولاء الشخصي للرجل ؟ أم هي سياسة وطنية حزبية ؟ أم هي طريقة أو أسلوب في الحكم، وفي ممارسة رئيس الجمهورية لدوره؟ أم هي مدرسة جديدة في سياسة الحكم وتعامله مع القوى السياسية والشعب والإدارة؟ أم هي بعض المبادئ الأساسية التي تنطلق منها نظرة الحكم وبعض الأهداف المعينة التي يتطلع للوصول إليها؟ أم هو مجموع هذه كلها؟

المبادئ الأساسية

لا من خلال الخطب الرنانة التي كان يلقيها في المناسبات الرسمية، أو البيانات الوزارية التي كانت تنال موافقته فحسب، بل من خلال مواقفه وتوجيهاته وأحاديثه، أيضاً، ومن خلال الأعمال والمشاريع والمنجزات التي تمت في عهده، يمكن تحديد المبادئ الأساسية للنهج الشهابي وبالتالية:

أولاً: استقلال لبنان وسيادته

كان الرئيس شهاب شديد الحرص بل والحساسية بالنسبة لمبدأ الاستقلال اللبناني وسيادة الدولة على أراضيها. تجلى تمسكه بهذا المبدأ إبان قيادته للجيش، وفي ثورة ١٩٥٨، عندما أصدر أوامره بتصويب مدافع الجيش على قوات المارينز وهي تحاول الإبرار على الشاطئ اللبناني، دون إطلاع قيادة الجيش اللبناني. وعندما طلب من الرئيس جمال عبد الناصر، وكان رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسوريا، آنذاك، أن يكون اجتماعهما على الحدود اللبنانية – السورية. كما تجلى حرصه على الاستقلال والسيادة الوطنية في مواقف كثيرة، خلال سنوات حكمه، سواء في علاقات لبنان مع الدول الكبرى أو الدول العربية، وفي رفضه تدخل بعض السفارات الأجنبية والعربية في السياسة اللبنانية. أما ما أخذه عليه بعض المعارضين بأن السفير المصري، في أيامه، عبد الحميد غالب، كان واسع النفوذ، وشبه "مفوض سام"، فانه مأخذ مبالغ فيه، إذ كان السفير المصري، يومذاك، يمثل جمال عبد الناصر الذي كان رئيساً لمصر وسوريا، وزعيماً شعبياً عربياً مميزاً، يتمتع بانجذاب الشعوب العربية، بمن فيها نصف الشعب اللبناني على الأقل، إليه، سياسياً وعاطفياً. ولم يكن أمام الرئيس شهاب سوى التعامل مع هذا الواقع، الذي لم يمس الاستقلال اللبناني وسيادته في شيء، إلا في نظر الذين كانوا يناصبون جمال عبد الناصر وسياسته العربية والدولية، الخصومة أو العداء. وبعد انفصال سوريا عن مصر، وقيام حكم مناوئ لعبد الناصر في دمشق، مرت العلاقات اللبنانية السورية بمرحلة دقيقة، ووجد الرئيس شهاب نفسه في مواقع حرجة ما بين دمشق والقاهرة المتخاصمتين، وأحياناً حالات إلى توتر وأزمات (حادثة المصنع). لكن الرئيس شهاب، مع حرصه الشديد والدقيق على مبدأ انتماء لبنان العربي، والاخوة والتضامن العربيين،كان أشد حرصاً على احترام استقلال لبنان وسيادته.

ثانياً: الاخوة والتضامن مع الدول العربية

لم يكن فؤاد شهاب "قومياً عربياً"، بالمفهوم الأيديولوجي، ولكنه لم يكن، أيضاً، "شوفينياً قومياً لبنانياً"، بل كان، كالشيخ بشارة الخوري وحميد فرنجيه وغيرهما من كبار الشخصيات الوطنية المسيحية التي ساهمت في نيل استقلاله، "ميثاقياً". أي انه كان يؤمن باستقلال الكيان الوطني الدائم، وبانتماء هذا الكيان الوطني المستقل إلى الأسرة القومية العربية وإلى العروبة. لم تكن العبارات المختلف على مضامينها بين الأحزاب العقائدية القومية أو الماركسية، (الأمة، القطر، الوطن والشعب)، تشغله أو تغريه بتبني أحد شعاراتها، بل كانت عروبة لبنان تعني بالنسبة اليه، تضامن الدولة اللبنانية مع الدول العربية، في القضايا الدولية والإقليمية، ولا سيما قضية فلسطين، والإخلاص في هذا التضامن. وقد التزم لبنان في عهده بكل مقررات جامعة الدول العربية، وشارك في مؤتمرات دول عدم الانحياز، وفي دخول القيادة العسكرية العربية المشتركة، وفي كل المواقف العربية المشتركة في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية. كما انه حرص على منع كل نشاط دولي ضد إحدى الدول العربية عن أن يتخذ لبنان مركزاً له. ومن توصياته في هذا المجال: أن يلتزم لبنان التضامن مع الدول العربية إن كان هنالك إجماع من قبلها على موقف أو قضية. وأن يقف على الحياد بينها في حال اختلافها وانقسامها. وأن يتحفظ في حال تأثير الموقف العربي المطلوب اتخاذه، مباشرة على الوحدة الوطنية في لبنان.

بطبيعة الحال لم ينج هذا النهج المبدئي في السياسة العربية من انتقاد المعارضين، الذين رأوا فيه انحيازاً لفريق عربي معين ضد فريق آخر، أو اتهموه بأنه يقدم المصلحة القومية العربية على المصلحة الوطنية اللبنانية. أما في الواقع، فان الرئيس شهاب كان شديد الحرص جداً على تفادي الانحياز لفريق عربي ضد الآخر، ويوصي دائما بالحياد. لكنه كان، مضطراً، لمسايرة الفريق القادر على التأثير داخل لبنان، بعض الشيء، لا حباً فيه أو تبنياً لكل طروحاته، بل حرصاً على لبنان وسلامته واستقراره، في تلك المرحلة الصاخبة التي كانت تمر فيها الدول العربية. ثم انه كان، من جهة أخرى، مؤمناً، وخلافاً لبعض معارضيه، بفوائد التعاون والتضامن اللبناني – العربي، على لبنان، سياسياً واقتصادياً. بل بضرورة أو حتمية هذا التضامن بعد قيام دولة إسرائيل على حدوده.

وهذا ما ينقلنا إلى مبدأ آخر من المبادئ الوطنية والسياسية الشهابية، نعني الموقف من إسرائيل وتحدياتها وخطرها. فلقد كان الرئيس شهاب، واضح الرؤية بالنسبة لإسرائيل وخطرها. ولكنه في الوقت عينه، كرئيس وكقائد سابق للجيش، كان يدرك ضعف لبنان العسكري إزاءها، فلا يتحرش بها كي لا تعتدي عليه، ويتمسك باتفاقية الهدنة، ولكنه لم يتردد، العام ١٩٤٨، كقائد للجيش، في خوض حرب فلسطين والمشاركة في معاركها. ولا العام ١٩٦٤، في مشاركة لبنان في إنشاء القيادة العربية المشتركة، لمواجهة كل عدوان إسرائيلي محتمل. وقد سألته، يوماً، وكان هناك حديث وجدل في الصحف حول احتمال أو إمكانية وجود قوات عربية على الأراضي اللبنانية، تنفيذاً لخطط القيادة العربية المشتركة، فأجابني:

- "لبنان عضو في جامعة الدول العربية وموقع على معاهدة الدفاع العربي المشترك وعضو في القيادة العربية العسكرية المشتركة، وبالتالي فانه أمر طبيعي في حال وجود خطة وقرار من القيادة المشتركة بذلك، أن تدخل وتتمركز قوات عربية عسكرية في الجنوب لمساعدة الجيش اللبناني على القيام بالدور الدفاعي المسند اليه. كلا، ليس هناك من خطر على لبنان وسيادته إذا وجد جيش عربي على أرضه بموافقة حكومته وتنفيذاً لمعاهدة وقعها إذا كان هذا الوجود يحمي حدوده وأراضيه."

ثم ما لبث أن ابتسم قائلاً:

"ولكن المشكلة قد تصبح داخلية. إذ أننا سوف نشاهد الزعماء والسياسيين والوفود تتزاحم أمام مكتب قائد هذا الجيش العربي، الموجود في لبنان. بحيث يجد نفسه "غاطساً" في السياسة اللبنانية وحرتقاتها."

ثالثاً: الانفتاح على الغرب والعالم

انطلاقا من تبنيه ميثاق ١٩٤٣ الوطني، كان فؤاد شهاب يؤمن بمبدأ وسياسة الانفتاح على الغرب والعالم. فأوضاع لبنان التكوينية والطائفية منها والثقافية والاقتصادية، كانت تحتم هذا الانفتاح. لكن الانفتاح على الغرب في نظر الرئيس شهاب، لم يكن يعني الانحياز السياسي للدول الغربية الكبرى، أو مناصبة العداء للاتحاد السوفياتي، أو رهن المصير اللبناني بإرادة أو مصالح العواصم الغربية الكبيرة. ولكنه كان يعني مواصلة الاتصال والتعامل الاقتصادي والثقافي مع دول ومجتمعات متقدمة في مجالات عديدة، لتأهيل لبنان ليكون صلة وصل بين

الشرق والغرب. وبالرغم من قبول الرئيس شهاب مشاركة لبنان في مؤتمر دول عدم الانحياز، فانه، بحكم عوامل عدة كان قريباً بمشاعره وثقافته، من الغرب الأوروبي ومن فرنسا، ومؤمناً بالتعاون مع دوله ومؤسساته، في مجالات عدة، إلا في ما يمكن أن يضر بالوحدة الوطنية اللبنانية وبالمصالح العربية.

اتهم معارضوه سياسته الخارجية بأنها فرنسية لا انغلوساكسونية. وقيل أن لندن وواشنطن كانتا غير مرتاحتين لصداقته الفرنسية ولوجود عدد من المستشارين والخبراء الفرنسيين حوله. قد يكون في ذلك، ظاهرياً، بعض الصحة، إذ كان من الطبيعي أن يتجه فؤاد شهاب بأنظاره إلى فرنسا وخبرائها، بحكم ثقافته الفرنسية وسابق علاقته العسكرية بفرنسا، ونظرا لوجود خريجي الجامعات الفرنسية حوله في الإدارات اللبنانية. ولكن ثمة سبباً آخر كان وراء هذا التفضيل لفرنسا، ألا وهو وجود الجنرال ديغول على رأس الدولة الفرنسية، آنذاك وتدشينه سياسة انفتاح وتعاون جديدة مع الدول العربية. في مقابل ذلك، كانت العلاقات الأميركية العربية والإنكليزية – العربية، في تلك الحقبة، متوترة، إلا أن انفتاح الرئيس شهاب على فرنسا أكثر من سواها من العواصم الغربية أو الشرقية، لم يصل يوما إلى خصام أو توتر علاقات مع الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الاتحاد السوفياتي. كما ظل انفتاحه على الغرب والعالم يأتي، في رأس الأولويات، بعد التضامن العربي، تحاشياً الأضرار بمصالح الدول العربية.

الوحدة الوطنية

قد تكون عبارات "الوحدة الوطنية"، و"الميثاق" و"الوفاق الوطني"، من أكثر العبارات التي ترددت في خطب الرئيس فؤاد شهاب، والرسالات التي كان يوجهها للبنانيين في أعياد الاستقلال. وفي أول خطاب له أمام مجلس النواب، بعد انتخابه رئيساً في ٨ آب ١٩٥٨، قال: "في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني، أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني. فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً". "...ليس من واجب ألزم على اللبنانيين من الحرص على الوحدة الوطنية والسعي إلى دعمه أولاً من جريمة في حق الوطن أشنع وأخطر من العمل على هدمها أو التفريط بها" (٢٣ أيلول ١٩٥٨).

"...إن الضمانة الأساسية الكبرى لاستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحدوده، هي، دائماً، الوحدة بين عناصر الشعب الواحد. فلولا الوحدة الوطنية لما تحقق استقلال ولما بقي استقلال" (٢٠ أيار ١٩٦٠).

ولكن الوحدة الوطنية في مفهوم الرئيس شهاب لم تكن مجرد شعور أو رغبة عند المسيحيين والمسلمين والطوائف اللبنانية عموماً، في التعايش أو العيش المشترك في وطن واحد، فحسب، بل إنها ترتكز على مقومات أساسية أخرى، أهمها الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

ففي خطبه أمام الضباط في عيد الجيش أو حفلات تخريج الضباط، كان يحرص على التذكير بالديمقراطية وبالدستور والنظام البرلماني والشرعية، "...وجيشنا الذي هو مدرسة الوحدة الوطنية بالتفكير والممارسة، يحياها ويحميها، يعرف ان الديمقراطية في لبنان هي شرط من شروط بقاء لبنان، لأنها صورة الوحدة الوطنية والتعبير العملي الحي لها" (خطاب ١٤ أيلول ١٩٦٢).

العدالة الاجتماعية

إلا أن المحتوى الاجتماعي للوحدة الوطنية كان الإضافة الشهابية للميثاق الوطني. فبدون عدالة اجتماعية محققة لا يستقر العيش المشترك بين اللبنانيين، وبوجود الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين الطوائف والمناطق، لا تستقيم الوحدة الوطنية أو تدعم. ومن هنا كان هم الرئيس شهاب الأول في عهده، بعد أن أعاد إلى لبنان استقراره السياسي، تحقيق أكبر قسط من العدالة الاجتماعية والإنماء المتكامل، ولا سيما في المناطق المحرومة، التي كانت أكثرية سكانها من المسلمين. ويلخص تفكيره بهذا الصدد، في الرسالة التي وجهها في عيد الاستقلال، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢، التي جاء فيها: "...إن العمل الإنمائي الذي يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعمران، يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد تقوم وحدته الوطنية على إيمان كل فرد من المواطنين بانتماء الكامل إلى شعب واحد، والولاء الخالص إلى وطن واحد، ولا تقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف. انه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية أسمى معانيها. وتنبعث منها كل قدراتها".

الشرعية الدستورية والديمقراطية والحرية

كان فؤاد شهاب، قبل و بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية متمسكاً بالشرعية الدستورية. أثبت ذلك منذ تسلمه قيادة الجيش عام ١٩٤٥، في تعاونه الوثيق مع الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح. وحتى العام ١٩٥٢. في تلك الحقبة التي راحت الانقلابات العسكرية في الدول العربية المجاورة تتوالى. و عندما استقال الرئيس الخوري وعينه رئيساً للحكومة المؤقتة، وكان بإمكانه لو أبدى رغبة أمام الأكثرية النيابية الموالية للرئيس الخوري، أن يصبح رئيساً. قال كلمته المشهورة لرئيس المجلس النيابي الذي جاءه مستشيراً: ماذا يقول الكتاب؟ (أي الدستور). نفعل ما يقوله الكتاب، أي ندعو النواب إلى انتخاب رئيس جديد. وخلال ثورة ١٩٥٨، حرص حتى آخر يوم منها، كقائد للجيش، على حماية القصر الجمهوري و المؤسسات الوطنية، ورفض كل المحاولات التي جرت لإقناعه بالقيام بعمل عسكري يوقف العصيان و القتال، و يزيل أسباب الثورة. و بقي متمسكاً بالدستور والشرعية. ورفض استلام الرئاسة وبعد انتخابه إلا بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس شمعون. وربما لم يكن رفضه للتجديد عام ١٩٦٤، عائداً إلى تمسكه بنص الدستور و رفض تعديله، فحسب، ولكن رفضه تعديل الدستور من أجل تجديد ولايته، كان نوعاً من الاحترام الحقيقي والعميق لهذا الدستور.

أما إيمانه بالديموقراطية والحرية فقد تجلى في تقيده بهذا النظام حرفياً خلال ولايته. فقد صحح قانون الانتخابات ليجعل منه قانوناً أفضل تمثيلاً للطوائف والمناطق اللبنانية. ولقد كانت الوزارات في عهده تؤلف بعد استشارات الكتل النيابية ووفقاً للعرف السياسي الطائفي اللبناني. والانتخابات النيابية تجري في مواعيدها. كما كان اهتمامه بالبلديات والانتخابات البلدية تأكيداً على إيمانه بالديموقراطية واللامركزية. وباستثناء فترة أو فترتين قصيرتين قضت ظروف استثنائية فرض رقابة على الصحف، مارست الصحافة في عهده حريتها كاملة، ولم يصدر أي قانون يعيق هذه الحرية. وقد رفض اقتراحين مؤثرين على حرية الصحافة، الأول هو مشروع قانون لمراقبة موارد الصحف (تقدم به الوزير كمال جنبلاط بعد محاولة الانقلاب الفاشلة)، ومشروع قانون تحديد عدد الصحف. فقد كان يؤمن (وسمعتها من فمه)، بأن حصر عدد الصحف بثلاث أو خمس، قد يساعد على رفع إيراداتها ومستواها الصحفي، فتتوقف، ربما عن مد يدها، إلى الخارج، ولكنه يحصر حق التوجيه أو التعبير عن الرأي بخمسة أشخاص أو من وراءهم من قوى اقتصادية أو احتكارية. وانه من الأفضل وجود عدد من الصحف الصغيرة التي تعبر عن رأي أكبر عدد من التجمعات و المصالح الشعبية، بدلاً من احتكار ثلاث أو خمس دور صحفية كبيرة وسائل الإعلام و التوجيه. و ليس على الدولة لحماية المجتمع و الدفاع عن نفسها بوجه تجاوزات وسائل الإعلام، سوى أن تطبق قانون المطبوعات بحق المتجاوزين وأن تقوي أجهزة الدولة الإعلامية.

رب قائل بأن لجوء الرئيس شهاب إلى إصدار معظم القوانين الإصلاحية والإنمائية والاجتماعية بمراسيم اشتراعية إنما هو نوع من الا فتئات أو التجاوز لحق المجلس النيابي في التشريع. وان اختيار الحكومات بل رؤساء الحكومات كان يقرره فؤاد شهاب، و ليس بناء على ما تبرزه الاستشارات النيابية. وان المكتب الثاني في الجيش الذي كان يتوجه مباشرة منه، قد ارتكب بعض التجاوزات التي لا تعتبر ديموقراطية. إن الحقيقة تقضي بالاعتراف بأن بعض هذه التجاوزات أو الممارسات اللاديمقراطية، كان غير ضروري أو صادراً عن اجتهادات شخصية لبعض الضباط، و لكن الحقيقة تقضي أيضاً، بالمقارنة بين هذه "الخدوش في وجه الديموقراطية"، إذا جاز التعبير، و ما لحق بالديموقراطية والحرية من ذبح أو استباحة في دول شقيقة. وان الظروف الصعبة التي مرت على لبنان، في تلك الحقبة، إثر ثورة ١٩٥٨، كانت، بتسليم من المجلس النيابي، تقضي بمنح الحكومات سلطة المراسيم الاشتراعية، كما توجب على المكتب الثاني والأمن العام سهراً خاصاً على الأمن وسلامة البلاد. وان لبنان في عهد الرئيس شهاب لم يعرف أي قانون استثنائي لحفظ الأمن أو لتقييد حرية الرأي أو في قانون الجزاء أو المحاكمات.

التوازن الطائفي السياسي والإداري

صحيح أن فؤاد شهاب كان يؤمن ويدعو إلى الوحدة الوطنية، القائمة على العدالة الاجتماعية والإنماء المتكامل والشامل، ويسعى من وراء الإصلاحات السياسية والإدارية إلى بناء المواطنة اللبنانية وتنمية الشعور والولاء الوطنيين، عند الإنسان اللبناني، تمهيداً لتجاوز الطائفية السياسية. لكنه كان يعتقد بان ذلك يتطلب بعض الوقت، وانه بانتظار بلوغ مرحلة الوحدة الوطنية المرتكزة إلى المواطنة ووحدة الولاء الوطني، لا بد من حماية الوحدة الوطنية من الحزازات والمزايدات والمتاجرات الطائفية، بتطبيق توازن طائفي، عادل ودقيق، في توزيع المقاعد الوزارية والتمثيل النيابي ووظائف الدولة، بل في الحقوق والصلاحيات المعطاة لرؤساء الطوائف الدينيين في أمور الأحوال الشخصية وفي المساعدات الاجتماعية والبرتوكول.

لذلك تم تعديل قانون الانتخابات النيابية الذي وضع في عهد الرئيس شمعون وأدى تطبيقه إلى غياب عدد كبير من زعماء المسلمين التقليديين عن المجلس، فزاد عدد النواب واعتمد القضاء كدائرة انتخابية، باعتبار هذا التقسيم يخفف من سيطرة الإقطاع السياسي ويحد من دور المال في الانتخابات، ويشرك أبناء غير طائفة في انتخاب ممثلي الطوائف الأخرى في المجلس ما يحمل السياسيين على الاعتدال، أو على الأقل على الابتعاد عن التطرف.

ومن هنا كان تطبيق مبدأ المناصفة في الوظائف الحكومية والتعيينات، أي خمسون في المائة للمسلمين وخمسون للمسيحيين، ثم تطبيق مبدأ التوزيع العادل والدقيق داخل حصة المسلمين ما بين السنة والشيعة والدروز، تبعاً لحجم كل طائفة. كذلك داخل الحصة المسيحية ما بين الطوائف المسيحية المتعددة. وكانت الغاية من هذا المحاصة الدقيقة، بالإضافة إلى إيجاد توازن طائفي حقيقي في الإدارة، وقف شكوى المسلمين المزمنة من الغبن. والوصول بعد عشر أو خمس عشرة سنة إلى الاستغناء عن التوازن الطائفي وتحرير الوظيفة العامة من الطائفية والمحسوبية السياسية.

على صعيد تأليف الحكومات، كان فؤاد شهاب حريصاً على أن تتمثل فيها كل الطوائف والمناطق والكتل السياسية والحزبية البرلمانية، وأن توزع الوزارات "الهامة" وفاقاً للتوازن الطائفي، وتطبيقاً لمبدأ "لا غالب ولا مغلوب" الذي رفع بعد ثورة ١٩٥٨ وشكل قاعدة إنهائها. لذلك حرص فؤاد شهاب على أن تضم كل الحكومات "الكتائب اللبنانية" الممثلة بالشيخ بيار الجميل و"الحزب التقدمي الاشتراكي" ممثلاً بكمال جنبلاط، وبرئيس حكومة لا جدل حول تمثيله المسلمين السنة، ووزراء يمثلون القوى السياسية الشيعية.

لكن هذا الحرص الشهابي على التوازن الطائفي وعلى التعاون مع الزعامات التقليدية، وعلى احترام وتطبيق الدستور واللعبة البرلمانية، لم يحل دون لجوئه إلى أسلوب خاص في الحكم يساعده، على تحقيق الإصلاحات التي يؤمن بها. ومن هنا كان لجوء الحكومات في عهده إلى المراسيم الاشتراعية التي سنت بموجبها معظم القوانين الإصلاحية، ومن هنا كان لجوؤه الى إدخال وجوه جديدة في الحكومات وتطعيم الحياة السياسية التقليدية بها. وفي هذا السياق كان اعتماده على الخبراء والتقنوقراطيين في العمل الحكومي وإدارة المشاريع الجديدة، وكان بقاء الحكومة الكرامية في عهده مدة طويلة في الحكم، خلافاً للتقاليد السياسية اللبنانية التي كان عمر الحكومات في ظلها لا يتجاوز السنة. فتقوية السلطة التنفيذية في عهد الرئيس شهاب كانت من أهم الأسباب التي ساعدته على تنفيذ الإصلاحات وسياسة الإنماء وبناء دولة المؤسسات، رغم وجود ممثلي المدرسة السياسية التقليدية والطائفية في الحكم. وغني عن القول أن شخصية فؤاد شهاب واحترام معظم السياسيين والزعماء التقليديين له، ناهيك بولاء أو محبة عض كبار السياسيين الصادقين له، ساعداه كثيراً على نجاحه في تطبيق هذا النهج في الحكم، الذي يجمع ما بين مقتضيات السياسة التقليدية ومستلزمات بناء الدولة الحديثة.

أخذ فريقان من اللبنانيين على الرئيس شهاب هذه الناحية من أسلوبه في الحكم. فريق السياسيين التقليديين الذين لم يشتركوا معه في الحكم، ورأوا فيه أضعافاً لدور المجلس النيابي ونوعاً من الحكم الرئاسي وتحكيم الخبراء والتقنوقراطيين، بالقرارات الإصلاحية، يضاف إليهم قسم من الرأي العام المسيحي الذي أخذ عليه "نزع بعض الوظائف الهامة من أيدي

المسيحيين وإعطائها للمسلمين". وفريق الأجيال اللبنانية الطالعة والأحزاب غير الطائفية، من تقدميين وعلمانيين، الذين أخذوا على الرئيس شهاب وأسلوبه هذا في الحكم، انه كرس الطائفية، عملياً وبصورة غير مباشرة، بمحاولته تطبيق التوازن الطائفي بدقة في الوظائف الحكومية وفي سعيه إلى إرضاء رؤساء الطوائف الدينية بالقوانين التي ساوى فيها الجميع في أمور الأحوال الشخصية، بقصد إنهاء الشكاوى الطائفية وتمهيداً لتجاوزها.كما أخذوا عليه التناقض بين ما يدعو إليه من أفكار جديدة ودولة حديثة، وتعاونه مع سياسيين من المدرسة الطائفية التقليدية.

ويقضي الأنصاف والموضوعية، مرة أخرى، بالاعتراف بأن فؤاد شهاب كان يتمنى التعاون في الحكم مع سياسيين من خارج الطقم التقليدي الإقطاعي أو الطائفي، لكن حكمه جاء بعد ثورة ١٩٥٨ والثورة المضادة، ولم يكن بإمكانه إلا التعاون مع الزعماء السياسيين الذين يمثلون القوى السياسية الموجودة على الأرض، ككمال جنبلاط وبيار الجميل ورشيد كرامي وصائب سلام وصبري حماده وكامل الأسعد وغيرهم من السياسيين والزعماء الذين لا خلاف على صفتهم الزعامية والتمثيلية. ولكنه ادخل إلى جانبهم في الحكم وجوهاً جديدة تمثل الكفاءات المهنية والعلمية. كما انه لم يكن بإمكانه تحرير الوظيفة من المحسوبية إلا بعد إزالة الشكوى من الخلل الطائفي في الوظائف العامة. كذلك لم يكن من الممكن تحقيق الإصلاح بدون مراسيم اشتراعية، ولا احترام الديموقراطية البرلمانية بدون التعاون مع المجلس النيابي.

تناقضات مبدئية وفعلية ربما، لكن فؤاد شهاب لم يكن يؤمن بالدكتاتورية، ولا بالسياسة التقليدية الطائفية، وكان عليه أن يقوم بدوره كرئيس للجمهورية وان يبقى مخلصاً للمبادئ والإصلاحات التي يؤمن بها، فلم يجد غير هذا الأسلوب أو النهج الخاص، الذي لا يخلو من تناقضات. ولكن هدفه واضح: بناء الدولة الحديثة أو تجاوز نظام الطائفية. وقد حافظ على الدستور والنظام البرلماني الديموقراطي وعلى قواعد ومظاهر السياسة التقليدية والتوازن الطائفي، لكنه قوّى السلطة التنفيذية وأجهزة الدولة ومؤسساتها (أنشئ في عهده أكثر من سبعين مؤسسة ومصلحة حكومية مستقلة) وأدخل وجوهاً جديدة إلى الساحة السياسية.

الليبرالية الاقتصادية والتخطيط الإنمائي

تسلم فؤاد شهاب الرئاسة في نهاية الخمسينات، إبان احتدام الحرب الباردة ما بين الشرق والغرب وفي ذروة تصادم الدول العربية بالغرب ومشاريعه الاستراتيجية. وكانت الأفكار الاشتراكية والأحزاب اليسارية تشق طريقها بسرعة في العواصم العربية، كما في دول عديدة في العالم، لا سيما بعد انتصار الشيوعية بُعيد الحرب العالمية الثانية، واستتباب نظامها في الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية. بل ان الأحزاب الاشتراكية غير الماركسية كانت تحكم عدداً من الدول الأوروبية الكبيرة، وكان التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة المباشر في الاقتصاد وضبط الرأسمالية، شعارات مرفوعة في العالم بأسره.

لكن لبنان كان يتبع منذ استقلاله سياسة اقتصادية حرة شبه مطلقة إن لم نقل "متوحشة" (كما تنعت في علم الاقتصاد)، وكانت هذه الليبرالية الاقتصادية عادت على لبنان، منذ مطلع الخمسينات، بنوع من الازدهار الظاهر أو الملموس في بيروت وفي بعض القطاعات، كالمصارف والخدمات والبناء، لا سيما بعد هجرة الكفاءات الفلسطينية التجارية والمصرفية إليه، إثر نكبة فلسطين، وبعد سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية وكان من نتائج تطبيق السياسة الاشتراكية في بعضها،تدفق الرساميل والكفاءات البشرية على لبنان.

إلا أن هذا الازدهار الملموس في بيروت وفي بعض القطاعات كان غائباً عن ثلاثة أرباع المناطق اللبنانية الأخرى، التي كانت تشكو الحرمان والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وكان هذا الفارق الكبير بين الازدهار في العاصمة والمحصور بعدد ضئيل من الأغنياء (٤ في المئة) وبين الطبقات المحرومة أو الفقيرة أو الوسطى – الدنيا، (٧٠ في المئة)، من أهم الأسباب الكامنة وراء ثورة ١٩٥٨. وجاءت الدراسات التي قامت بها بعثة أيرفد فيما بعد لتؤكد هذه الحقائق.

لذلك تبنى الرئيس شهاب سياسة اقتصادية تنبع من مبادئه وقناعاته، متأثراً ولا شك بنصائح واقتراحات الأب لويريه رئيس بعثة أيرفد ومؤسس نظرية الإنماء المتكامل التي طبقت في أنحاء أخرى من العالم. وهذه

السياسة تحافظ على الليبرالية والحرية الاقتصادية كأساس للاقتصاد، لكنها تعتمد التخطيط في تنميته وتعميم فوائده على أكبر عدد من المناطق والفئات الشعبية. وكان الرئيس يعبر عن ذلك بالاستشهاد بمثل فرنسي مشهور: "حافظ على الدجاجة التي تبيض ذهباً"، قاصداً بذلك ان مصادر الازدهار اللبناني، كالخدمات والسياحة والحرية المصرفية وسريتها والتجارة والترانزيت، انما يجب المحافظة عليها وتنميتها وتحديث وسائلها، اضافة إلى تنمية الزراعة والصناعة والإنتاج من جهة أخرى.

إن الأرقام والإحصاءات التي نشرت في نهاية العهد الشهابي، وبعد انتهاء تنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي وضعت في عهده ونفذ بعضها في عهد الرئيس شارل حلو، تثبت نجاح هذه السياسة الاقتصادية التي اتبعها فؤاد شهاب. إذ تضاعف الإنتاج الصناعي والزراعي، ومدت شبكات الكهرباء والماء والطرقات والمدارس إلى ألفي قرية ودسكرة. فيما زادت الودائع في المصارف، وأنشئت عشرات الفنادق وازدهرت السياحة وارتفع الدخل الوطني العام وتضاعفت ميزانية الدولة، وذلك بالرغم من حدوث كارثة بنك انترا التي هزت الاقتصاد والقطاع المصرفي اللبنانيين، في الستينات، ورغم حرب حزيران ١٩٦٧.

لسوء الحظ لم يخل تطبيق هذه السياسة الاقتصادية الوسط ما بين الاقتصاد المطلق الحرية والاقتصاد المرشد، من عقبات ومعارضة بعض القوى والقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى معارضة بعض الخبراء اللبنانيين لخبراء بعثة أيرفد، وإلى بطء الإدارات الحكومية في تنفيذها. لقد كانت الدولة تعتمد على القطاع الخاص لتنفيذ الخطط والمشاريع نظرا لضعف إمكاناتها المالية وعدم رغبتها في الاستدانة، ولكن أصحاب الكلمة في القطاعين التجاري والمالي لم يساعدوا الدولة في تحقيق هذه السياسة، بحجة ان تدخلها في دورة الاقتصاد يتعارض مع الليبرالية الاقتصادية. ولم يكن مصرف لبنان جاهزاً للتدخل، كما يتدخل، اليوم، إذ لم يبدأ عمله فعلاً إلا في نهاية العهد الشهابي، العام ١٩٦٤. كما ان السياسيين التقليديين لم يتحمسوا لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة، إذ رأى بعض الزعماء المسلمين فيها تقليصا لنفوذهم ولحاجة الناخبين إليهم للوصول إلى مطالبهم، كما عارضها سياسيون مسيحيون رأوا فيها تهديداً للهيمنة المسيحية على الاقتصاد اللبناني، ولا سيما بعض رجال الكنيسة الذين رأوا في بعض القوانين المالية خطراً على ثروة الكنيسة العقارية الشاسعة.

تقييم التجربة الشهابية ونقدها

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على وفاة الرئيس فؤاد شهاب، وأربعين عاما على رئاسته، يمكن النظر إلى الشهابية كنهج في الحكم، أو كتجربة سياسية إصلاحية، مر بها لبنان، بموضوعية وتجرد لا يشوبهما إعجاب أو هوى أو ولاء لا مشروط، كتلك التي كانت للشهابيين إبان عهد الرئيس شهاب، ولا يجرحهما غضب أو كره أو تشكيك، كغضب وكره وتشكيك، الذين عارضوه ونهجه.

ويمكن تقويم التجربة أو النهج الشهابيين في الحكم والإصلاح، في محاولة للردّ على بعض الأسئلة:

هل نجحت الشهابية في إحداث تغيير إيجابي في الواقع اللبناني، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلى صعيد الدولة؟ وأين ظهر هذا التغيير؟

أين أخفقت التجربة الشهابية؟ ولماذا؟

ما هي المآخذ على الشهابية، في أيامها، وهل كان بالإمكان تلافي تلك المآخذ؟

لماذا لم تستمر الشهابية بعد العام ١٩٧٠ ووفاة الرئيس شهاب؟

ماذا بقي من الشهابية، اليوم،من مبادئ وأفكار ونهج وطني – سياسي– اقتصادي واجتماعي؟

إن الرد على السؤال عمّا إذا كانت الشهابية نجحت في إحداث تغيير في الواقع اللبناني، وأين ظهر هذا التغيير، لا يحتاج إلى عناء كبير. فالدولة اللبنانية، بعد العهد الشهابي أصبحت مختلفة عما كانت عليه قبله، وقانون النقد والتسليف والمصرف المركزي ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومجلس البحوث العلمية وتوسيع الجامعة اللبنانية... وعشرات المشاريع والإنجازات والمؤسسات التي أنشأت في الستينات، نقلت الدولة والإدارة في لبنان من دولة وإدارة متخلفتين إلى دولة وإدارة حديثتين، أو على أبواب الحداثة. وليس هناك في

لبنان، اليوم، من ينكر على العهد الشهابي محاولة بناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لأن فؤاد شهاب بنى دولة الاستقلال ودولة المؤسسات، بعد أن أعاد إلى لبنان، إثر ثورة ١٩٥٨، الأمن والاستقرار، وهذه حقائق ووقائع لا يمكن لأحد إنكارها.

أين أخفقت الشهابية، ولماذا؟ فيختلف الجواب باختلاف النظرة إلى المصلحة الوطنية اللبنانية. هناك من قال إن الشهابية أخفقت في تغيير الطاقم السياسي التقليدي بل تعاونت معه. وثمة من قال ان الشهابية سايرت المسلمين وعبد الناصر أكثر مما يجب، وبالتالي أضعفت المسيحية السياسية. وآخرون، بالمقابل، قالوا بأن الشهابية كانت "انعزالية جديدة"، غايتها تدعيم الاستقلالية اللبنانية بوجه المد القومي العربي أو "لبننة المسلمين". وكثيرون هم الذين قالوا ان الشهابية سيست الجيش، وتعرضت بعض الشيء للحريات. وغيرهم قال إنها لم تعرف كيف تستقطب الرأي العام، أي الشارع المسيحي والإسلامي، فانقلبا ضدها.

قد يكون الرد على هذه الاتهامات للشهابية ونهجها ورئيسها، انه من الصعب التوفيق، منطقياً ما بين كل هذه الانتقادات والمآخذ المتناقضة، إذ لا يمكن للشهابية أن تكون ضد العروبة ومعها في آن، أو ان تعزل لبنان عن المصير العربي، وتذيبه في هذا المحيط، في آن واحد. صحيح ان الرئيس شهاب اضطر إلى التعاون مع الطاقم السياسي التقليدي الذي تتعارض مصالحه، مبدئياً، مع مصلحة بناء الدولة الحديثة، ولكن هل كان بإمكانه إقصاء الزعماء الذين ينتخبهم الشعب من دون أن يتهم بالدكتاتورية وتعطيل الحياة الديمقراطية البرلمانية؟ ثم ألم يتمكن الرئيس شهاب من أن يجمع كمال جنبلاط وبيار الجميل في حكوماته، ويجعلهما، رغم نزاعاتهما المستمرة، ينفذان البرامج الإصلاحية والإعمارية والإنشائية التي نفذتها الدولة في العامين ١٩٥٩ و١٩٦٤؟

كان من الطبيعي أن تعارض الأحزاب العقائدية القومية والثورية النهج الشهابي، المنطلق من الميثاق الوطني والليبرالية الاجتماعية والمتعاون مع الزعامات التقليدية، كما كان من الطبيعي أن يتكتل في تجمعات معارضة له ولنهجه، السياسيون الذين أقصوا عن الحكم في عهده، وأن تنمو المعارضة في الأوساط المسيحية بسبب معارضة وجوه سياسية ودينية مسيحية مرموقة له (شمعون، اده، البطريرك المعوشي) وتأثير ذلك في الجماهير المسيحية التي اعتبرت انتخابه رئيساً، هزيمة للرئيس شمعون وللمارونية السياسية، لا سيما بعد العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨، أي بعد هزيمة عبد الناصر العسكرية وفوز لوائح المعارضة في الانتخابات النيابية.

أحدثت هزيمة عبد الناصر وانتصار المعارضة في جبل لبنان، ثغرة كبيرة في الشهابية، وجاءت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، في نهاية الستينات، لتساعد الشارع الإسلامي على الخروج من المعادلة الشهابية – الناصرية، من جهة، ولتدفع الشارع المسيحي، من جهة أخرى، إلى ردة فعل منطقية، عبر التطرف في معارضة الشهابية. أو ليس عجيباً، أن تناصب الأحزاب والقوى الإسلامية التقدمية الفلسطينية، والحلف الثلاثي الماروني، المكتب الثاني والشهابية، في آن معاً، وفي الوقت الذي يحارب بعضها بعضها الآخر؟

كان من بين المآخذ على الرئيس شهاب والشهابية، تسييس الجيش وتدخل المكتب الثاني في السياسة، وبعض التجاوزات التي قام بها. قد يكون الجواب أو التبرير في ان الرئيس شهاب، الذي انتقل بعد انتخابه من الجيش الذي كان قائدا له ثلاثة عشر عاماً – بل أسسه إلى رئاسة الجمهورية، لم يجد سوى بعض الضباط الذين اختبر إخلاصهم وكفاءتهم، مساعدين له في الحكم، فاتكل عليهم، لكنه لم يأت بأي ضابط إلى الحكم أو الوزارات في عهده، كما فعل العسكريون الذين حكموا البلاد العربية.

وثمة مأخذ آخر هو تكريس النهج الشهابي الامتيازات أو المميزات أو للتوازنات الطائفية، في الوقت الذي كان يحارب الطائفية ويعمل على تجاوزها. عبر قانون الأحوال الشخصية لغير المحمديين، وسن قوانين أحوال شخصية طوائف عدة وتطبيق التوازن الطائفي الدقيق في الوظائف والتعيينات. أما الحقيقة فهي أن هذه الحقوق التي أعطاها الرئيس شهاب للطوائف، متوازنة في الوظائف ومتكافئة في أمور الأحوال الشخصية، لم يقدم عليها لتكريس النظام الطائفي، بل لوضع حد لشعور الغبن الذي كانت الطوائف الإسلامية تشعر به، ولتكريس نوع من المساواة في الحقوق بين كل الطوائف. آملاً بإزالة شعور الغبن، استناداً إلى قوانين التوظيف عبر مجلس الخدمة وإرساء العدالة الاجتماعية، بهدف الوصول إلى اليوم الذي تلغى فيه

الطائفية تلقائياً. وكان هذا ممكناً لو ان التجربة الشهابية، استمرت عشر سنوات أخرى.

هل كان بإمكان الرئيس شهاب والشهابيين تدارك بعض الأخطاء التي ارتكبت في عهدهم أو من قبلهم؟ يجيب البعض بأنه كان على الرئيس شهاب أن يقبل بالتجديد العام ١٩٦٤، ليكمل برنامجه الإصلاحي، أو انه كان عليه، وعلى الشهابيين والنهجيين، أن يؤلفوا حزباً سياسياً يواصل حمل الرسالة والمبادئ والنهج. أو انه كان على الرئيس شهاب أن "ينزل من برجه العاجي"، إلى الشارع، وأن يخاطب الجماهير، كما فعل ديغول وعبد الناصر وكاسترو. أو ان لا يعزف عن الترشح للرئاسة العام ١٩٧٠، فيما كان فوزه مضموناً، باعتراف الجميع؟ ربما. لكن الرئيس شهاب لم يكن ذلك السياسي الذي يخاطب الجماهير من الشرفات، ويلهب مشاعرهم. كما لم يكن يهوى السياسة والأحزاب والمناورات. وكان من الصعب على السياسيين التقليديين الذين تعاون معهم – كرشيد كرامي وصيري حماده وكمال جنبلاط وبيار الجميل وغيرهم – الانخراط في حزب سياسي واحد. أي أن يتعدوا نطاق التكتل البرلماني الموالي له. أما عدم قبوله التجديد فكان، في نظر البعض خطأ، لأن الرئيس حلو، رغم تعاونه الوثيق مع الشهابيين، لم يكن ليدفع بالتجربة الشهابية إلى الأمام، كما لو بقي الرئيس شهاب في الحكم. وبالنسبة لعزوفه عن الترشيح، فلقد كان قراراً حكيماً، إذ لأن الأخطار والتحديات التي أحاطت بلبنان، يومذاك، كانت قد تجاوزت حد الصد أو المقاومة.

قد يجوز القول ان الشهابية لم تحقق كل ما أراد فؤاد شهاب تحقيقه في بناء الدولة الحديثة، أو في تحقيق العدالة الاجتماعية، أو لم يتناول جذور الإصلاح السياسي، أو لم يحسّن التمثيل الشعبي، أو في القضاء على الطائفية، أو التخفيف من حزازاتها. لكنه لا يجوز القول ان الشهابية فشلت، أو لم تحقق الكثير من المنجزات والإصلاحات، أو انها لم تترك، بعدها، مؤسسات راسخة وفاعلة في تحديث الدولة، ومشاريع عمرانية وتجهيزية واجتماعية ساهمت في تطوير الواقع الإنساني في لبنان، وفي إنماء الدخل الوطني.

لقد أصيبت الشهابية بأولى نكساتها عندما رفض فؤاد شهاب تجديد رئاسته العام ١٩٦٤، ثم بالنكسة الثانية عندما مُنيت مصر وعبد الناصر بهزيمة حزيران العسكرية، العام ١٩٦٧، وراحت المقاومة الفلسطينية تستقطب الشارع الإسلامي بدلاً من الناصرية. وكانت النكسة الثالثة، في الانتخابات النيابية التي جرت العام ١٩٦٨، وفاز فيها الحلف الثلاثي، مكرساً انفصال الرأي العام المسيحي، ومولداً لردود فعل معاكسة ومتوترة في الأوساط الإسلامية. وثم جاء فوز سليمان فرنجية على مرشح الشهابية، الياس سركيس، العام ١٩٧٠، النكسة الرابعة، واختتمت سلسلة النكسات بوفاة الرئيس فؤاد شهاب العام ١٩٧٣.

بعد ذلك جاءت الحرب الطويلة، التي قضت على كل المقومات والمعادلات السياسية وعلى الميثاق الوطني وأشياء أخرى كثيرة، ولم يتمكن الرئيس الشهابي، أو "ابن فؤاد شهاب الروحي"، الياس سركيس، بعد انتخابه العام ١٩٧٦، إدارة المحنة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الدولة والوطن، على الرغم من احترامه وتبنيه الصادقين المبادئ الشهابية وتعاونه مع وجوه شهابية عديدة، لكن من دون أن يكون له أي فرصة أو قدرة على إكمال المشاريع الشهابية لبناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بعد أربعين سنة على هذه التجربة الفريدة من نوعها في تاريخ لبنان الحديث، وربع قرن على غياب صاحبها، وبعد حرب عصفت بلبنان ودمرت الكثير من معالمه ومعطيات الحياة السياسية وغير السياسية فيه، هل بقي من هذه التجربة التاريخية، ما يبنى عليه أو ما يساعد الأجيال اللبنانية التي لم تعرف عهد فؤاد شهاب، على بناء الوطن والدولة والمجتمع، اللذين يتطلعون إليهما؟

لم تترك الشهابية حزباً، كالديغولية أو الكمالية أو الناصرية، يواصل العمل السياسي والوطني تحت لواء المبادئ والنهج والشعارات الشهابية. ولكن في لبنان، اليوم، شبه إجماع على احترام وتقدير ذكرى الرئيس شهاب ومحاولته بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية. كما ان بعض المبادئ الشهابية الأساسية ما زال صالحاً للعمل تحت شعاراته، بصرف النظر عن نسبته أو عدم نسبته له أو للشهابية: كبناء الدولة الحديثة، والإنماء المتكامل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير الإدارة والوظيفة من المحسوبية والحزبية، والحرص على السيادة والاستقلال والوحدة

الوطنية، وعلى الإخلاص والصدق في التعاون والتضامن مع الدول العربية، وبطبيعة الحال مقاومة الفساد في الإدارة وتصحيح العملية الانتخابية... وغيرها من المناهج الإصلاحية.

الرئيس شهاب محيياً الوفود الشعبية من حديقة منزله في جونيه في احدى المناسبات وبدا من ورائه اللواء احمد الحاج

فؤاد شهاب: الرئيس والرجل والإنسان

رحل الأمير اللواء الرئيس فؤاد شهاب عن هذه الدنيا منذ خمسة وعشرين عاماً، تاركاً خلفه ذكرى وصدى لم تمحهما حرب دامت خمسة عشر عاماً. أما الدور الذي لعبه في تاريخ لبنان الحديث، وحاولنا وصفه والإحاطة به في هذا الكتاب، فما من أحد ينكره أو يتجاهله اليوم، بل ان كثيرين ممن كانوا معارضين له، إبان عهده باتوا يعترفون بفضله ويترحمون عليه وعلى نهجه. فأي رئيس أو رجل أو إنسان، كان فؤاد شهاب؟

لا شك في أن الخطب، القليلة نسبياً، التي ألقاها إبان رئاسته، تكشف عن جوانب عدة من شخصيته وتفكيره ونظرته إلى الوطن ومصيره. كذلك ما قيل عنه في حياته أو بعد وفاته. أما شهادات الذين عرفوه عن كثب واستمعوا إليه في جلساته الخاصة، فقد تكون أصدق في وصفه أو رسم معالم الرجل والإنسان من كل ما عداها.

ولنحاول، عبر الكلمات والشهادات والأحاديث، رسم صورة القائد والرئيس والإنسان: فؤاد شهاب.

الأمير الجندي

لم يكن الأمير فؤاد شهاب، بوجهه الحليق وسماته الهادئة والبادية الطيبة والوداعة، يذكر بوجه شقيق جده الأمير بشير الشهابي الثاني، بلحيته الطويلة وعينيه الثاقبتين سطوة وملامحه المثيرة للرهبة. بل كان اقرب إلى هؤلاء الأمراء "الأوروبيين"، المميزين برقة الملامح وفرط التهذيب والأناقة. وبالرغم من اختياره الجندية مهنة، وهي تعلم الشدة والقسوة، فان فؤاد شهاب، الضابط ثم القائد الأعلى للجيش، لم يتحول إلى آمر متسلط أو ضابط متغطرس. بل كان، مع حرصه على الانضباطية وروح التراتبية العسكرية، أباً وأخاً كبيراً لمن كانوا يعملون تحت إمرته. إذ جمع ما بين ما في الإمارة من انفة وترفع عن الصغائر، وما في الجندية من جدية وانضباطية.

الرئيس

عندما يصل الإنسان إلى رئاسة الجمهورية، فانه يصاب أحياناً إما بالغرور أو بـ"مرض العظمة"، فيرى لنفسه حقوقاً ممتازة عن حقوق غيره من الناس. أما الرئيس شهاب فان الرئاسة بالنسبة إليه، كانت مهمة جديدة مكلفاً تنفيذها، أو وظيفة عين فيها. لم يستبدل السكن في بيته الصغير في جونيه بالسكن في القصر الجمهوري. ولم يختر للرئاسة قصراً أو مبنى كبيراً، بل "فيلا" صغيرة في صربا لا يتجاوز عدد غرفها العشرة. وكان مكتبه فيها لا يتجاوز العشرين متراً مربعاً. ولم "يستمتع" بما يسمى بعز الرئاسات وجاهها، أي الحفلات والزيارات إلى الخارج بل كان "من شغله لبيته"، كما يقال، مكرساً كل وقته تقريبا للعمل وللاجتماعات والاستقبالات الرسمية التي تفرضها واجبات الرئاسة.

الإنسان

وراء القائد العسكري الصارم، والرئيس الجدي، كان فؤاد شهاب الإنسان، أي المسيحي المؤمن الذي يمارس واجباته الدينية، ويطبق تعاليم الكنيسة الإنسانية في حياته، دون تعصب أو تزمت أو تطرف. يضاف إلى ذلك عفة نفس ولسان نادرة بين العسكريين والسياسيين. أما نظافة الكف والنزاهة والترفع عن المادة والكسب، فقليلون هم الذين كانوا في مثل نزاهته وعفته وترفعه بين الرجال. ما كان يفيض عن حاجته، وهو رئيس،كان يوزعه على الفقراء والمعوزين.

وكان، إلى ذلك، إنساناً في منتهى البساطة والتهذيب والرقة في جلساته الخاصة. بل كان إنساناً حيياً، رغم المناصب العليا التي تسلمها. أذكر، شخصياً، أنني عندما كنت أحظى بمقابلته كمدير للوكالة الوطنية للأنباء في عهده، أي موظف، كان يقدم لي علبة السجائر قبل أن يتناول منها واحدة ليدخنها. وكنت اعتذر، احتراماً، وأسرع، تهذيباً بسحب ولاعتي من جيبي، لأشعل له لفافته. ولم أكن أكاد أفعل حتى كان يقف نصف وقفة من مقعده شاكراً. كما أذكر أنني قلت له، يوماً، في زيارة، بعد ترك الرئاسة، أن والدتي أخبرتني عن والدي، الشيخ محمد الجسر، انه قال لها، يوماً: "أمل أن لا يكونوا أولادي مثلي في الحياة، أي خجولين". وفوجئت به يبتسم ويقول لي: "غريب. لقد قالت لي والدتي الشيء نفسه".

نعم. هذا هو الأمير القائد والرئيس، كان إنساناً خجولاً ووديعاً وطيباً وأنيساً. رغم الأدوار الصعبة التي تولى القيام بها ونجح في أدائها. بل رغم تعاطيه السياسة والحكم والرئاسة، وما تتطلبه هذه من طبائع مغايرة لطبيعته.

كان هنالك، "الإرث الحبيشي"، في مزاجه وتورياته، والمشايخ الحبيشيون، معروفون بروح النتكة و"اللذعات" الساخرة. ومتعددة هي الدعابات واللذعات التي نقلت عنه، ولكنها كانت، بشكل عام، موجهة إلى سياسيين أو أوضاع معينة، غير جارحة لكرامة إنسان.

لقد تحدثنا عن المبادئ والقيم التي آمن بها وطبقها في حياته وفي الوظائف الكبيرة التي شغلها، كالوطنية والسيادة والاستقلال الديموقراطية والشرعية والعدالة الاجتماعية والعلم والتحديث والمساواة بين اللبنانيين كمواطنين وكطوائف ولكن فؤاد شهاب لم يكن يقول بهذه المبادئ والقيم فحسب، بل كان مطبقا لها في حياته الخاصة والعامة.

ولنحاول، أولاً، عبر كلماته وخطبه، تلمس هذه النواحي في تفكيره:

صورة ضاحكة للرئيس شهاب على مدخل منزله في جونيه بعد توديعه احد زواره

كلمات فؤاد شهاب ومبادئه ونهجه من خلال خطبه

أنمى انتماء فؤاد شهاب إلى الجندية عنده فضيلة الصمت. أو لا يطلق على الجيش اسم "الصامت الأكبر". وباستثناء الأوامر والتوجيهات التي كان يصدرها للضباط والجنود لم يعرف عنه، خلال قيادته للجيش، من خطب أو مقالات منشورة. إلا أنه بعد انتخابه رئيساً للجمهورية كان لا بد له من توجيه رسالة إلى اللبنانيين في العيد الوطني (٢٢ تشرين الثاني)، كل عام وإلقاء بعض الخطب في المناسبات الرسمية البارزة. كان الرئيس شهاب حريصاً على أن تتضمن رسائله وخطبه المبادئ التي يدعو إليها والخطوط العريضة لنهجه السياسي في الحكم، وإذا كان من الصعب أيراد كل ما جاء في هذه الرسالات والخطب، مع ان الإلمام بها يوضح معظم جوانب تفكيره ونهجه، فان ذكر بعض مقاطعها أو نصوصها، قد يفي بالغاية المنشودة.
في أول بيان له بعد انتخابه بأربعة أيام، جاء قوله:

"...إن أول ما أطلبه من نفسي وما أطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما أوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد إلى وحدتها الوطنية، التي بقوتها حقق لبنان استقلاله عام ١٩٤٣ أثبت سيادته ورسخ كيانه، والتي انبثق منها ميثاقه الوطني، ذلك الميثاق الذي يبقى بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرة، الدستور الضامن لمجد لبنان وهناءة شعبه" (٤ آب ١٩٨٥).

"...في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني، أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني، فهو الذي يجمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً ومتعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية وإلى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعا" (من خطابه في المجلس النيابي بعد قسم اليمين الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٥٨).

"...لا شك في أن الصداقات الدولية والمنظمات الإقليمية والهيئات العالمية، تساعد الشعوب على حفظ استقلالها. ولكن الضمانة الأساسية الكبرى لاستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحدوده، هي دائماً الوحدة بين عناصر الشعب الواحد. الوحدة التي لا يقدم تاريخ بلد أكثر مما يقدم تاريخ لبنان الدليل على أنها أصل كل استقلال وضمانة كل حدود. فلولا الوحدة لما تحقق للبنان استقلال ولا بقي استقلال. إن إجماع اللبنانيين، بعد محنة ١٩٥٨، على إرادة العيش متحدين أنقذت وحدها في النهاية الوطن" (٢٠ أيار ١٩٦٠).

"...إن بناء المجتمع لا يقوم إلا ببناء الوحدة الوطنية. وبناء الوحدة الوطنية لا يتم إلا ببناء المجتمع" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١).

"...وجيشنا الذي هو مدرسة الوحدة الوطنية بالتفكير والممارسة، يحياها ويحميها، يعرف أن الديموقراطية في لبنان هي شرط من شروط بقاء لبنان، لأنها صورة الوحدة الوطنية والتعبير العملي الحي عنها" (١٤ أيلول ١٩٦٤).

"...في ظلال النظام الديموقراطي، إنما تتحقق المساواة أمام القانون، ويتكافأ الجميع في الواجبات والحقوق، وينتفي طغيان الجماعة على الجماعة. وفي افيائه لا سبيل لاحتكار الوطنية أو لتصنيف المواطنين درجات بعضها فوق بعض في مجالات الولاء الوطني. وبفضله إنما تتحقق وتقوم وتدوم وحدة الشعب. لقد أعطت لديموقراطية دائماً كل هذا للبنان" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠).

"... بقدر ما تشعرون، أيها اللبنانيون، ان حاجاتكم الأساسية، المفروض في الدولة تأمينها تسير إليكم كحقوق لا كهبات، وتصل إليكم مجردة من المنة، لا يمليها تمييز ولا يشوبها تفريق، يحق لكم أن تطمئنوا إلى أن طلائع الجهد المبذول لن تمنعها عن التقدم والتوسع، حتى تعم الوطن في مختلف مناطقه والشعب في مختلف فئاته" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢).

"... إن النهوض بالدولة، يحتاج إلى معاونة المواطنين جميعاً. وإلى حس الفرد بالانتماء إلى المجموع، وإلى تفهم الحدود بين حق الذات وحق الآخرين، والتمييز بين الحرية والفوضى، وإلى التحلي بروح النظام والخضوع الاختياري للقانون" (٢٣ أيلول ١٩٥٨).

"... لم تضعف ثقتي، يوماً، بالديموقراطية البرلمانية. بل لقد حرصت منذ كان لي شرف تولي مقدرات هذا الوطن في فترة استثنائية صعبة من تاريخه، على تدعيم الحياة النيابية، مؤمناً كل الإيمان بالنظام البرلماني الذي لا أرضى عنه بديلاً لبلادنا، واثقاً كل الوثوق انه النظام الوحيد الصالح لها، وذلك رغم ما يمكن أن يلصق به أحياناً من شوائب هو براء منها في النتيجة" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠).

"...في ذكرى الاستقلال الذي قيل فيه انه يؤخذ ولا يعطى، ما أراني إلا معبراً عن تجارب لبنان حين أقول: إن الاستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى. إن الاستقلال يبنى.

أيها اللبنانيون، ليس في اللبنانية تمييز ولا امتياز. وليس للبناني على لبناني فضل إلا بالعمل الصادق. فليكن حبكم للبنان وإخلاصكم له وحرصكم على استقلاله، عملاً، وعملاً لا يكل. إن استقلالكم هو عمل كل منكم وهو عمل كل يوم" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠).

"...إن الإخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية، هي أسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان، يتأمن فيها الازدهار والسلام والطمأنينة والعزة. وهي كفيلة بأن تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم" (٤ أب ١٩٥٨).

"...فهذا الوطن يؤمن كل الأيمان بواجباته كعضو مخلص في الأسرة العربية. وقد ندبته أسباب كثيرة لأن يكون دائم التفكير والسعي في منعة العرب وقوتهم ووحدة صفهم... ولبنان بدافع من مشاعره ومن مصالحه،كان وسيظل الحريص دائما على مشاعر ومصالح العرب" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١).

"...على الدولة أن تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام إلى تعزيز الفضيلة ورعاية التقدم والعمل على ازدهار العلم وتوفير أسباب النمو الاقتصادي وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم" (٣٢ أيلول ١٩٥٨).

"...إن الرجوع إلى الشعب ودعوته للإعراب عن رأيه في الذي كان وفيما يجب أن يكون هو واجب لا محيد عنه... والانتخاب في جوهره وفي كل بلد ديموقراطي هو ممارسة الفرد لحق وطني وقيامه بواجب مدني... بل إن الانتخاب هو أولاً وقبل كل شيء السبيل الضروري الوحيد لتنظيم حياة وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبنان بالذات، تؤدي فيه الديمقراطية دوراً خاصاً وحساساً بين مختلف الطوائف والفئات" (٢٠ أيار ١٩٦٠).

"... منذ ما اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة وأعبائها كانت الأدلة تتوالى أمامي وتتوافر على أننا لا نستطيع أن نعزل أي مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الاجتماعية وانه لا يمكننا أن نفكر في شفاء أي داء أو تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم نتغلب بطريقة جدية وعلمية على مشكلتنا الاجتماعية" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١).

"... إن العمل الإنمائي، الذي يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعمران، يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد تقوم وحدته الوطنية على إيمان كل فرد من المواطنين بالانتماء الكامل إلى شعب واحد. والولاء الخالص لوطن واحد. ولا يقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف. انه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية أسمى معانيها وتنبعث منها كل قدراتها" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢).

"...إن تحرير الخدمة العامة وجعلها على أساس الكفاءة ووضعها

باللامركزية في متناول كل مواطن قد اتجهت وجهتها السليمة. فالإدارة هي في خدمة الجميع. وولاء الموظف هو للوطن والقانون. وهذا الوجه الجديد للإدارة، إلى جانب ما يرعاه من كرامة الموظف وإعداده، ومصلحة الوطن، يسهم في تطوير ذهنية العمل السياسي في لبنان. فتصبح السياسة دراسة ورأياً. وتوجيها ومسؤولية وتمثيلاً ورقابة، وضميراً ووطنية، وتتخلص من أثقال الوساطة والاستعلاء على القانون" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣).

بيان الاستقالة من الرئاسة عام ١٩٦٠

في ٢٠ تموز ١٩٦٠، فاجأ الرئيس فؤاد شهاب البلاد بتقديم استقالته من رئاسة الجمهورية... وفي ما ورد في كتاب الاستقالة ما يدل أو يعبر عن نظرة الرئيس شهاب إلى الحكم والمسؤولية.

"... في الحقيقة ما نزلت عند إرادة الشعب التي عبرت عنها أكثرية نوابه وما قبلت بشرف الرئاسة الخطير إلا إيمانا مني بأنني ألبي نداء الواجب فاضطلع بمهمة شاقة في أحلك أيام وأحرج ظروف عاشتها بلادنا.
ومنذ الساعة الأولى حددت بيني وبين نفسي نطاق هذه المهمة ومداها وانصرفت إلى أدائها بكليتي، عقلاً وقلباً، مستعيناً بالله تعالى ومتعاوناً بثقة وإخلاص مع مجلس النواب والحكومات.
ولقد شاءت العناية الإلهية أن لا تخيب آمال شعبنا وأن يتجلى طيب عنصره، فانقشعت غيوم الأزمة وأمحت آثار المحنة بأسرع مما كان يظن، فجلت الجيوش الأجنبية عن أرضنا وعادت المحبة تشد قلوب اللبنانيين إلى بعضها، وزال الحذر والتوتر في علاقات لبنان بشقيقاته العربيات، ودبت حياة جديدة في جسم الاقتصاد اللبناني بجميع مرافقه فانتعش وازدهر.
ثم عملنا على وضع تشريعات أساسية هدفت إلى إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة وأصدرنا في المهل المعينة لها، هذه التشريعات وستؤتي ثمارها بعدما يألفها المواطنون والموظفون.
وكان يجب أن يكون آخر المطاف في المهمة التي قبلت الاضطلاع بها، تأمين تمثيل نيابي واسع فيدخل إلى الندوة عدد كاف من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها. فلما رأينا جو البلاد مهيئاً لمثل هذا العمل أقدمنا عليه، وانتخب الشعب المجلس الجديد.
والآن، وقد توفرت الأسباب لعودة الحكم إلى دورته الطبيعية اعتبر أنني قمت بالواجب الذي من أجله أولتني الأمة ثقتها وأنني أنجزت المهمة التي أخذتها على عاتقي.
لذلك، قررت، وأنا مرتاح الضمير أن اعتزل منصب الرئاسة، مفسحاً في المجال أمام ممثلي الأمة لينتخبوا منذ مطلع عهد مجلسكم الجديد رئيساً جديداً للدولة.
وفي هذه الساعة بالذات، أتوجه بالشكر إلى الشعب اللبناني وجميع الذين آزروني وعاونوني من سياسيين وموظفين إداريين وعسكريين.
كما إني أناشد اللبنانيين قاطبة، مقيمين ومغتربين أن يحافظوا على مقومات الاستقلال الذي هو نعمة لا تعادلها نعمة، فيوحدوا صفوفهم وقلوبهم ويتمسكوا في كل آن بميثاقهم الوطني، شرعة الكيان غير المكتوبة، فيحترموه ويلزموا حدوده، كما عليهم أن يحترموا دستور البلاد ونظام الحكم المنبثق عنه. وأناشدهم أن يحافظوا أيضاً على صلات الاخوة والأمانة المتبادلة بينهم وبين إخوانهم في الدول العربية، وعلى علاقات الود والسلام مع جميع الأمم.
والله اسأل، أن يحرس وطننا الحبيب ويجنبه المخاطر والعثرات ليظل مرتعاً للحرية والخير والجمال".

بيان العزوف عن الترشيح للرئاسة عام ١٩٧٠

قد يكون الخطأ، بل من الظلم والتجني على فؤاد شهاب، من قبل معارضيه، قولهم بانه سعى إلى رئاسة الجمهورية. وتقضي الحقيقة والإنصاف والوقائع القول انه رفض أو عزف عن الرئاسة غير مرة. في العام ١٩٥٢، بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري، عندما كانت السلطة الحكومية وقيادة الجيش في يديه، وطلب من النواب أن ينتخبوا من

يشاؤون. ومرة ثانية إبان محنة ١٩٥٨ عندما اقترح عليه من قبل رئيس الجمهورية والنواب والمعارضين، بأن يكون انتخابه رئيساً للجمهورية حلاً للمحنة. ومرة ثالثة عندما استقال في تموز من الرئاسة، معتبراً انه أنجز المهمة التي انتخب للقيام بها. ورابعة عندما رفض رغم إصرار أكثرية أعضاء المجلس النيابي، تعديل الدستور من أجل تسهيل ذلك، فيما كاهن هنالك شبه إجماع من الشعب على تجديد ولايته العام ١٩٦٤. وكانت المرة الخامسة، العام ١٩٧٠ عندما حسم الجدل حول ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وكان من المؤكد، باعتراف أخصامه، ان نجاحه مضمون، لكنه أصدر بيان عُرِوفه دونما تردد. ويستحق هذا البيان الذي يعبر، إلى حد بعيد، عن رأيه في المشكلة السياسية الأساسية في لبنان أن ينشر بنصه الكامل.

البيان الصادر عن الرئيس فؤاد شهاب، في ٥آب ١٩٧٠.

"أمام الضغوط التي تعرضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي، قبل اتخاذ قرار نهائي بهذا الصدد، أن أتفحص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين، وذلك لأتبين الإمكانات التي يمكن أن تتوفر لي لخدمة بلدي، وفقا لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها. وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعددة وخاصة في رئاسة الدولة، وانطلاقا من تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة لمعنى السلطة، وللمهمات التي يجب أن تؤديها الدولة، والهالة التي يجب أن تلازمها، ونظراً لما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي الخاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون ومن رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه التالي: إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي، لم تعد في اعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقا لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين، وذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني. إن الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول إلى تركيز ديمقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرة، وإلى إلغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام اقتصادي حر سليم، يتيح سبل العمل وتكافوء الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق. إن الاتصالات العديدة التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدة، لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها. وعلى ذلك واستناداً إلى هذه المعطيات قررت أن لا أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

وفي هذا الوقت الذي أعلن فيه قراري هذا أتوجه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم متمنياً لهم التوفيق في خدمة لبنان".

إن البيان بليغ وواضح بحد ذاته، ولا يحتاج إلى مزيد من الشرح. ثمة مقطع فيه يستحق، التوقف عنده، لأنه، في نظرنا، يعبر عن "المأساة" السياسية اللبنانية، وهو الذي يقول فيه: "إن البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدة لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها". أو ما يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى، في القول ان لبنان في تلك السنوات التي سبقت انفجار ١٩٧٥، كان بحاجة إلى إصلاحات وتغييرات جذرية، ولكن إجراء هذه التغييرات لم يكن ممكناً في إطار الممارسات أو اللعبة السياسية التقليدية، لأن – أي عقلية أو نفسية الشعب والأوضاع السياسية بوجه عام – ليست مهيأة أو معدة لتقبل هذه التغييرات. أما إجراء هذه الإصلاحات في ظل نظام غير النظام الديمقراطي البرلماني،فكان خياراً يرفضه الرئيس شهاب.

♦ فؤاد شهاب في نظر وأقوال الذين عاصروه أو عاونوه

إن استعادة كل ما قيل أو كتب عن الرئيس فؤاد شهاب، في حياته، أو بعد غيابه، وفي الأيام الحاسمة من سيرته الوطنية، العسكرية والسياسية، قد يستغرق مجلداً. إلا انه يمكن اقتصار الشهادات على عدد محصور، إما لأنها صادرة عن شخصيات ذات مكانة معنوية أو سياسية، أو لأنها تركزت على خصائص شخصيته وحقيقة الدور الذي قام به في تاريخ لبنان الحديث، وأهم ما حققه من إنجازات.

كتب العالم السياسي الكبير موريس دوفرجيه – وكان قد اجتمع بالرئيس شهاب قبل وفاته بشهر – مقالاً في جريدة "لوموند" الفرنسية، جاء فيه:

"... قال لي الرئيس شهاب: إن المشكلة الأساسية في لبنان كانت وما تزال المشكلة الاجتماعية. ولا بد من تحقيق توازن اجتماعي بين أبنائه. وذلك كان هدفي الرئيس وأنا في الحكم". وسألته: لماذا لم تبق في الحكم، وكنت قادراً على ذلك، لتواصل تحقيق الإصلاحات الاجتماعية التي تؤمن بضرورتها؟ وأجابني: لأنني لم أكن أرغب في الحكم كدكتاتور، وربما كان ذلك هو السبيل لفرض الإصلاحات. وأضاف: إن السياسة ليست مهنتي. وعندما سألته عمّا إذا كان الذين خلفوه في الرئاسة واصلوا سياسته الاجتماعية أجاب: لا كما يجب. ويختم دوفرجيه مقاله قائلاً: لقد ترك هذا اللقاء مع الرئيس شهاب في نفسي انطباعاً عميقاً بأن هذا العسكري قال أشياء أقرب إلى الواقع والحقيقة مما سمعته من فم سياسيين لبنانيين آخرين. وأكثر ما شعرت به هو انني كنت في حضرة لبناني حقيقي. وأعني بذلك: رجلاً يفكر في وطنه لبنان. وتلك لم تكن ظاهرة منتشرة بين السياسيين في لبنان".

من رثاء البطريرك الماروني الكاردينال بولس بطرس المعوشي:

"...كتب الرئيس شهاب صفحة ستبقى في تاريخ لبنان بقاء صفحات كتبها من قبل أجداد له.وقد أخذ الفقيد الكبير عنهم صفات عدة أبرزها: الطيبة والزهد والصمت. فسعى كقائد للجيش وكرئيس إلى تضييق رقعة التخلف فيما بين اللبنانيين وسن التشريعات للتخفيف من آلام الحرمان لديهم. إما الزهد فبابتعاده عن حب الظهور، والزهد بالجاه وبالمال. وإما الصمت فقد تعوده يوم انتظم في سلك الجيش، الصامت الأكبر. فما استخفه إطراء ولا أخرجه عن وقاره بغض وانتقاد وما فقد يوماً حقه في الاحترام. وكان من اشد الناس تمسكاً بالدين".

الرئيس رشيد كرامي:

"... فقد لبنان الرجل الكبير الذي نذر حياته من أجل كرامة وطنه وشعبه. كان أباً للجيش وقائده منذ نشأته. وبالنسبة لجهاده في رئاسة الجمهورية، فقد عمل على بناء دولة الاستقلال وأرسى قواعدها على أسس حديثة ورأى أبعاد المستقبل وتطلعات الأجيال فأراد تحيق الإنماء والعدالة».

الشيخ بيار الجميل:

"... كان لي حظ التعاون معه اثنتي عشرة سنة، واشهد بضميري ووجداني بانه كان من أشرف وأنزه رجالنا. كان رجل دولة حقيقياً، وإنجازاته في الحقول العمرانية والاجتماعية والتنظيمية التي جعلها لخدمة لبنان تشهد على مقدرته. وإذا كان الذين عايشوه لم ينصفوه فان التاريخ سينصفه وسيقول بملء فيه أي رجل فقد لبنان، بل أي عظيم".

الرئيس تقي الدين الصلح:

"...إنها لخسارة عظيمة. فترة من التاريخ طبع لبنان فيها بطابعه، وهو منقذ لبنان عام ١٩٥٨. وهو الرجل الذي قام بالمبادرة الجديدة لبناء دولة الاستقلال. ولا شك في أن نظرته لواقع لبنان، وخاصة فيما يتعلق بانتمائه العربي، كان فيها مؤمناً وواضحاً وصادقاً ومخلصاً، لأنه كان يعي ويحس حقائق لبنان التاريخية والجغرافية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصيرية".

النائب د. حسن الرفاعي:

"... فيلسوف وطني، أستاذ في اللبننة الصحيحة الصافية. معلم فذ،زاده أيمانه بالله علوا ونبلا، يكفي اللبنانيين افتخارا به انه احب فقيرهم

ونصره وشفق على اغنيائه الذين لا يدرون ماذا يفعلون. رجل ليس كالرجال، ستبكيه الاجيال الطالعة اكثر من الجيل الذي عاصره، لأنه سبق زمانه فخطط لهم بعد ان يئس من السياسيين المعاصرين."

الدكتور شارل مالك:

"... كنت اكن له كل احترام وتقدير وحب وكنت متأكدا من انه يعمل لما فيه خير لبنان. ان لبنان خسر رجلا من اهم رجالاته ومن الصعب جدا التعويض عن هذه الخسارة."

العميد ريمون اده:

"... انني انحني باحترام امام رحيل الرئيس شهاب. فالموت ينهي الخلافات بما فيها خلافنا السياسي.كنت وزيرا في عهده ويمكنني ان اشهدالآن، انه كان يملك صفات رئيس الدولة ومزايا القائد المدني والعسكري."

كمال جنبلاط:

"...فؤاد شهاب خسره لبنان، لأنه لم يستحقه معظم ابنائه ولم يقدروه حق قدره في الحكم وخارج الحكم. كان من الرجالات القلائل الذين يتصفون بصفات رجل الدولة. ولا شك انه ترك اثرا كبيرا في ضمير اللبنانيين،لأنه كان يجمع بين العلم الغربي ونزعته التنظيمية وبين هذه الشهامة الطبيعية والبساطة العفوية. ان موت فؤاد شهاب يترك فراغا لا يعوض في السياسة اللبنانية."

في الصحافة

عزت صافي في جريدة "الانوار":

"... كان الحمل ثقيلا على فتيان المدرسة الحربية الذي حملوا نعشه على اكتافهم :ففي النعش جبل من لبنان".

ميشال أبي جوده، في جريدة "النهار":

"... كان قويا بصمته،قويا بعزلته، قويا بزهده، قويا بكتمانه، قويا بابتعاده. وخلق ذلك حوله هالة يصفها الجنرال ديغول – مثاله الاعلى– بانها اهم ما يحتاج اليه القائد. كان فؤاد شهاب يبدوفي الحياة العامة في لبنان وكأنه لم يترك الجيش ولم يدخل السياسة.

جريدة "العمل"، لسان حال حزب الكتائب:

"...ان عهد فؤاد شهاب يشكل صفحة غير عادية بارزة في تاريخ لبنان. وكان الناس قد بدأوا يكتشفون كم كان هذا الرئيس كبيرا في تفكيره السياسي وعظيما في نظرته إلى الدولة وإلى اعمال الحكم، إلى العدالة الاجتماعية في لبنان. لقد كان رجل دولة طاهرا ومصلحا عظيما."

جريدة "الأوريان" اللبنانية الصادرة باللغة الفرنسية:

"... غريب كان هذا الأمير المتحلي بالمناقب البورجوازية. عاش حتى آخر أيامه حياة اشبه بحياة الجندي في ثكنته: حياة بساطة وتقشف.ولكن هذا الجندي كان مخلصا للشرعية الدستورية وحريصا على احترام المؤسسات. دخل في السياسة كما يدخل الإنسان في الدين. واعطى للرئاسة مكانة عالية.لم يسحر الجماهير، ربما،ولكن ارتباطه بقدر لبنان السياسي كان اشبه بزواج عاقل. في رهانه على بناء الدولة الحديثة، اخترع فؤاد شهاب المستقبل. وكان بيان عزوفه عن الترشيح عام ١٩٧٠ وبمثابة وصيته السياسية، حين قال :ان مؤسساتنا لم تعد مؤهلة لتحقيق ما يحتاج اليه لبنان من اصلاحات جذرية. وانه يرفض الخروج على الشرعية الدستورية لتحقيق هذه الإصلاحات. "كان انسانا شريفا كل حياته وبقي انسانا شريفا حتى آخر يوم من حياته. لقد ذهب التاريخ مرتين للقاء بفؤاد شهاب، قبل ان يصبح جزءا من التاريخ وملكا لكل اللبنانيين."